الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٦٠
الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبانيفو (نيجيريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/54/619)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/54/154 و Add.1)

مشروع القرار (A/54/L.17/Rev.1)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/54/129/Rev.1، A/54/130/Rev.1، A/54/153، A/54/278، A/54/294، A/54/295، A/54/296، A/54/350، A/54/421، A/54/462، A/54/534)

مشروع القرار (A/54/L.29)

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/54/449)

مشروع القرار (A/54/L.22)

(د) اشتراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/54/217)

(هـ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86525

9986525

تقرير الأمين العام (A/54/134)

السيد اسماعيلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): يعتقد وفد طاجيكستان أن تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، الوارد في الوثيقة A/54/154، يقدم تحليلا جيدا للنجاحات التي أحرزتها أنشطة الأمم المتحدة والمشاكل التي واجهتها في هذا المجال. ويؤكد التقرير على أن دقة التخطيط وحسن التوقيت المتعلقان بتنفيذ على الأقل بعض عناصر أنشطة الانعاش والتعمير والتنمية حتى أثناء الصراع، لهما أهمية خاصة بالنسبة لبلدنا، نظرا لأن البداية المبكرة لأنشطة التعمير والتنمية في البيئة التي تعقب انتهاء الصراع يمكنها أن تساعد على استكمال وتعزيز الاستقرار السياسي وتنفيذ اتفاقات السلام. وتحتاج عملية السلام في طاجيكستان إلى دعم فعال من جانب المجتمع الدولي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، سواء في الميدان الإنساني أو في السياق الطويل الأمد لإصلاح الاقتصاد وتنميته.

ونحن نتفق تمام الاتفاق مع التقديرات والنتائج التي وردت في تقرير الأمين العام المعنون "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية والتعمير في طاجيكستان" الوارد في الوثيقة A/54/294.

وبالرغم من التقدم المحرز في عملية السلام وفي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وفي حالة الأمن في بلدنا، ما زال مئات الآلاف من الطاجيكستانيين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية الدولية لكي يلبوا احتياجاتهم الأساسية. ونشعر بقدر كبير من الامتنان لأصدقائنا، اللذين يقدمون المساعدة لشعب طاجيكستان، بما في ذلك البلدان والمنظمات الدولية، ولا سيما، الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وحسبما أشير بحق في تقرير الأمين العام، فإنه بالرغم من أهمية العمليات الإنسانية لتعزيز وضمان السلام والاستقرار، لم تكن استجابة المانحين للنداءات الموحدة المشتركة فيما بين الوكالات من أجل طاجيكستان في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ مشجعة لأنها لم تكن وفقا لما كان متوقعا؛ غير أننا نلاحظ مع الارتياح زيادة استجابة المجتمع الدولي لنداء عام ١٩٩٩.

وعدم كفاية التمويل المقدم استجابة للنداءات الإنسانية عامل من العوامل الرئيسية التي تحد من قدرات الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية، ومما يؤسف له أن هذه المشكلة متأصلة في كثير من العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونتفق مع الأمين العام فيما أعرب عنه من قلق خاص إزاء الافتقار إلى دعم برامج المساعدة التي تقدم مواد غذائية ولوازم طبية تستهدف إنقاذ حياة الناس. ويقتضي تنفيذ هذه البرامج أن نكفل التمويل الفوري لكي نتجنب تفاقم الحالة الاجتماعية الصعبة بالفعل في طاجيكستان. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد عزم الأمم المتحدة على تقييم المساعدة الإنسانية في سنة ٢٠٠٠ بهدف حل مشاكل التنمية الطويلة الأجل. وطالما ظل الاقتصاد غير قادر على دعم جميع سكان طاجيكستان، وحتى تكتمل عملية السلام، فإن العمليات الإنسانية ستظل عاملا هاما لضمان الاستقرار في طاجيكستان، حسبما أكد تقرير الأمين العام ذلك.

ونشعر بقدر كبير من التقدير للعمل الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونؤيد أنشطة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ ولقد وضعت في إطارها توصيات مفيدة لتحسين الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وجرت مناقشة هامة ومفيدة في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن شتى جوانب المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. وتعد الاستنتاجات المتفق عليها للقطاع الإنساني التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وثيقة هامة، تقدم مبادئ توجيهية لمؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة ضمن إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل زيادة تحسين وتنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ولا سيما في قضية معقدة وهامة مثل قضية المساعدة في حالات الطوارئ من أجل الإصلاح والإنعاش والتعمير والتنمية في أوقات الكوارث الطبيعية وفي حالات الطوارئ المعقدة. وينطبق هذا، وفقا لما هو معروف جيدا، على طاجيكستان بصفة خاصة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة في عدد الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق، بما في ذلك إعصارا ميتش وجورج؛ والزلازل التي أصابت أفغانستان وكولومبيا وتركيا واليونان وتايوان، والفيضانات في بنغلاديش

والهند والصين ونيبال؛ وحرائق الغابات في البرازيل وإندونيسيا وروسيا. وحدثت زيادة كبيرة في الخسائر في أرواح الناس وفي الخسائر المادية على حد سواء نتيجة للكوارث الطبيعية حيث توفي ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ نسمة، بينما بلغت الأضرار الاقتصادية زهاء مائة مليار دولار عام ١٩٩٨ وحده.

ونشعر بقدر كبير من التقدير لأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بتنسيق الحد من الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، نعتقد أن من الملائم زيادة استخدام موارد الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ من أجل أنشطة تتعلق بالكوارث الطبيعية والنكبات التكنولوجية. وتقع طاجيكستان في منطقة يحتمل أن تقع فيها كارثة بيئية واسعة النطاق إذا حدث انهيار للسد الذي يحتجز وراءه بحيرة ساريز. ولو حدث ذلك الانهيار فسوف تواجه لا طاجيكستان فحسب بل أيضا أوزبكستان وتركمانستان وأفغانستان نكبات كبرى يتعذر إصلاحها. ونلاحظ مع الارتياح التقدير المناسب الذي تبديه إدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، لهذه المشكلة والاهتمام بالتعاون مع طاجيكستان من أجل التصدي لهذا التهديد.

ونشعر بقدر كبير من التقدير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع البلدان دون استثناء، لأن الحاجة قد تنشأ نتيجة لأوضاع طارئة معقدة، أو كوارث طبيعية أو نكبات تكنولوجية. ونعتقد أن من الأهمية مواصلة أنشطة الأمم المتحدة لحشد المساعدة وإزالة نتائج كارثة تشيرنوبيل في بيلاروس وروسيا وأوكرانيا. وبالرغم من انقضاء ١٣ سنة بالفعل منذ وقوع كارثة تشيرنوبيل، ما زالت نتائجها محسوسة بالقدر نفسه من المضض، لأنها تعد من الناحية الموضوعية، ذات طبيعة طويلة الأجل. وبسبب الوضع المالي الحالي الصعب، نعتقد أن من الأهمية التماس سبل غير تقليدية لتنفيذ مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما، تقديم المساعدة في حالات الطوارئ والإنعاش. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة "ذوي الخوذ البيض" التي طرحتها الأرجنتين، والتي تنطوي على استخدام فيالق المتطوعين الوطنيين في العمليات الدولية لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

ونشعر بالتقدير للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان، الذي يعاني الكثير دون أي تمييز أيا كان. غير أننا نعتقد، أنه لا بد أن ترتبط تلك المساعدة باستعداد الأطراف في أفغانستان للسعي من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع الدائر هناك، وضمان تهيئة أوضاع آمنة لأنشطة المنظمات الدولية في أفغانستان واتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الإرهاب.

وفي هذه الدورة، قدم وفد طاجيكستان، مرة أخرى، إلى الجمعية العامة، مشروع قرار عن المساعدات الدولية في حالات الطوارئ من أجل إحلال السلام، وعودة الحياة الطبيعية وعمليات الإنعاش في طاجيكستان. ونشعر بامتنان كبير للبلدان التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار ونعتمد على دعم جميع الدول الأعضاء نظرا للأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لعودة الحياة الطبيعية ولجهود الإنعاش في طاجيكستان.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع في وقت تزداد فيه الحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة للإغاثة في حالات الكوارث. ولقد أظهرت مرة أخرى الزلازل المأساوية التي وقعت مؤخرا في تركيا واليونان وتايوان، في جملة أمور، الحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٨ وحده، أسفرت الكوارث الطبيعية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي عن خسائر اقتصادية بلغت ما يربو على ٩٠ مليار دولار. وفي السنة السابقة، أي في عام ١٩٩٧، بلغت الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية من قبيل الأعاصير والفيضانات التي سببتها ظاهرة النينيو، وحرائق الغابات، والمجاعات، وما إلى ذلك، ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار. وفي الواقع، شهد عقد التسعينات من هذا القرن زيادة كبيرة في التدمير، والوفيات والمعاناة الإنسانية التي قدرت، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، المقدم هذه السنة، بمبلغ ٤٧٩ مليار دولار.

ولكن بالرغم من تزايد تلك الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ فإن الموارد اللازمة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المعونة والإغاثة آخذة في الانخفاض. ويعرب وفد أوغندا عن القلق ليس فقط إزاء زيادة نطاق الكوارث الطبيعية، بل أيضا إزاء زيادة حالة انعدام الأمن لموظفي الشؤون الإنسانية. ولذلك، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة والتوصيات المتضمنة فيه. ونحث الحكومات المعنية، التي

تتحمل، بموجب القانون الدولي، المسؤولية الأساسية عن توفير الأمن والحماية لموظفي الشؤون الإنسانية الذين يكرسون حياتهم لصالح الناس، على الوفاء بهذه المسؤولية.

ولقد حان الوقت للتشديد على الوقاية لأن بعض الكوارث يمكن توقيها، ومن بين هذه الكوارث، الصراعات التي تؤدي إلى خسائر لا تحصى في الأرواح وإلى أعداد هائلة من اللاجئين والمشردين داخليا. فيجب على الدول أن تتصدى للأسباب الجذرية لهذه الكوارث التي هي من صنع الإنسان. ونحن نشير إلى تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي لا يزال وثيقة هامة.

وتشيد أوغندا بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاء أفريقيا الإنمائيون في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا - في سيراليون وفي غينيا - بيساو وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها. ولكننا لا نستطيع في الوقت نفسه إلا أن نعرب عن عميق قلقنا لأن الكثير من الكوارث الإنسانية في أفريقيا - في أنغولا والسودان والصومال مثلا - لم يعد يسترعي الانتباه على الصعيد العالمي. وقد وجهت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية مؤخرا مناشدة عالمية النطاق لتقديم أكثر من ١٩٩ مليون دولار لتمويل برامج المساعدة في حالات الطوارئ في تيمور الشرقية؛ غير أن الأفريقيين قد طواهم النسيان تماما رغم مصائب اللاجئين والمشردين داخليا. والصراعات ليست وحدها التي تسبب الكوارث، بل هناك أيضا التردي البيئي ونقص الأمطار وسوء المحاصيل ونقص المراعي والمياه. فقد أسفر التردي البيئي عن سوء الأحوال الذي أدى إلى زحف الصحراء الكاسح في أفريقيا، القارة الأشد تأثرا بالتصحر. وفي هذا الشهر يجتمع ١٥٩ بلدا عضوا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في راسيفي بالبرازيل للتصدي لهذه المشكلة بالذات، التي تؤثر على ١١٠ بلدان وعلى معيشة ٢٥٠ مليون نسمة، وتعرض مليار شخص أيضا للخطر. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التصحر يكلف العالم ٤٢ مليار دولار سنويا من فقد الإنتاجية ومن هذا المبلغ ٩ مليارات من الدولارات في أفريقيا. وأوغندا مقتنعة بأن التصحر والكوارث الأخرى الناجمة عن التردي البيئي يمكن وقفها بتضافر المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان الأشد تضررا.

ولتعزيز جهود الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الطوارئ يجب أن تتدفق الموارد. وتنضم أوغندا إلى البلدان الأخرى التي تطلب من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والحكومات بأن تدعم الأمين العام وتتعاون معه للتغلب على هذه الحالات الطارئة.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالعربية): يولي وفد بلادي أهمية كبرى لبند المساعدات الإنسانية الذي تبحثه الجمعية العامة صباح اليوم وللدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في هذا المجال، وإننا على قناعة تامة أن نظام الأمم المتحدة هو النظام الأمثل ليس فقط لتنسيق المساعدات الإنسانية في وقت الكوارث والنزاعات وإنما لمواجهة وعلاج جميع الأزمات والتحديات التي تواجهها البشرية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك إذا توفرت الإرادة السياسية لدى جميع أفراد الأسرة الدولية لتعزيز العمل الجماعي حسبما تنص عليه المبادئ السامية لميثاق منظمتنا الدولية. فمن هذا المنطلق نود أن نشارككم بعض الأفكار حول بند المساعدات الإنسانية.

إن وفد بلادي قد اطلع على تقرير الأمين العام المضمن في الوثيقة A/54/154 بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ والوثيقة A/54/295 بشأن المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها للسودان. ونود في هذا الصدد أن نعبر عن شكرنا للسيد الأمين العام ووكالاته على هذا الجهد الذي بذل في إعداد هذين التقريرين.

وإيمانا منا، في السودان، بالتفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وانطلاقا من مسؤوليتنا تجاه مواطنينا المتأثرين بالحرب في جنوب البلاد، أقدمنا كما تعلمون، على تجربة غير مسبوقة في التاريخ الحديث والتي تتمثل في توقيع السودان على اتفاقية شريان الحياة في عام ١٩٨٩ خدمة لمصالح مواطنينا المتضررين واعترافا بالدور الفعال للمجتمع الدولي في التخفيف من آثار الحرب والنزوح والمجاعات وتشكل عملية شريان الحياة إضافة حقيقية على صعيد التطور في مجال السياسات الإنسانية وفض النزاعات وإعادة التعمير. وأبرز ما يميز عملية شريان الحياة هو أنها أرست الأسس الضرورية واللازمة

لقيام تعاون وثيق ومستمر ومتجدد بين السودان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدولية والوطنية استجابة لاحتياجات المتضررين.

إن حكومة السودان، حرصا منها على انسياب الإغاثة لمواطنيها بالصورة المطلوبة، قامت بإنشاء مفوضية العون الإنساني لتقوم بتنسيق وتوزيع المساعدات وإيصال الإغاثة إلى المتأثرين، بالإضافة إلى الاهتمام بمجالات حقوق الإنسان والتعاون مع الجهات الدولية والوطنية المختصة في مجالات فض النزاعات وإدارة الأزمات ودرء الكوارث والإنذار المبكر، وإزالة الألغام. كما تساهم المفوضية بإجراء الدراسات اللازمة لتقييم الحجم والأثر الاجتماعي للمساعدات الإنسانية التي يتلقاها السودان من المجتمع الدولي.

إن السودان لا يألو جهدا في تسهيل تحركات العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات وطائراتهم في كل أنحاء السودان، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد، وذلك لإجراء المسوحات ودراسات تقدير الاحتياجات. كما أن هنالك رحلات منتظمة تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية إلى جنوب السودان. وتولي حكومة السودان اهتماما وجهدا كبيرا لإنجاز إجراءات حركة العاملين في المجال الإنساني وبأسرع وقت.

إن حكومة السودان تؤكد حرصها على استمرار العملية انطلاقا من القيم والمبادئ التي يمليها عليها واجبها الديني والضمير الوطني والخلق السوداني الرفيع. ونورد فيما يلي عدة أمثلة لهذا الغرض:

أولا، ارتفع عدد الطائرات المصدق بها لنقل الإغاثة من ٤ طائرات قبل أحداث المجاعة في بحر الغزال عام ١٩٩٨ إلى ٢٠ طائرة في الوقت الحالي.

ثانيا، تم إنشاء وحدة متخصصة بمفوضية العون الإنساني تجتمع بها كل الأجهزة المعنية بغرض تسريع إجراءات تحركات العاملين بالمناشط الإنسانية.

ثالثا، لقد أعلنت حكومة السودان أكثر من مرة وقفا شاملا لإطلاق النار حرصا منها على إغاثة المحتاجين، بل إن حكومة بلادي أعلنت استعدادها في كافة المحافل الدولية لوقف دائم لإطلاق النار. إننا من هذا المنبر نطالب المجتمع الدولي بالضغط على حركة التمرد للإعلان عن وقف شامل لإطلاق النار مراعاة للظروف الإنسانية الحرجة لقطاعات عريضة من مواطني الولايات الجنوبية.

رابعا، بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلادنا، قامت الحكومة بتأهيل مطاري ملكال والأبيض ليستوعبا حركة الطيران الإنساني النشطة، وصرفت الحكومة مبالغ مقدرة لهذا الأمر.

خامسا، وقّعت الحكومة مع حركة التمرد بوساطة من الأمم المتحدة بروتوكولا أمنيا في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وثانيا في أوسلو في أيار/مايو ١٩٩٩ لفتح الطرق البرية بهدف العمل على انسياب المساعدات الإنسانية للمحتاجين دون عراقيل.

إن برنامج شريان الحياة الذي ذكرنا بعض إيجابياته أعلاه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي تحتاج إلى جهد مشترك بيننا لتجاوزها.

إن تركيز الدول الغربية المانحة على تخصيص مساعداتها لبرنامج الإغاثة وإعادة التعمير في المناطق القريبة من حدودها الجغرافية انعكست آثاره السالبة على حجم الدعم الإنساني المطلوب للقارة الأفريقية، وهو وضع يهدد بازدياد سوء الأوضاع الإنسانية في القارة التي تشهد عددا من الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية.

هنالك ظاهرة سلبية أخرى نود أن نلفت لها الانتباه، وهي ظاهرة تخصيص المعونات بتركيز أكبر على بعض المواقع دون مراعاة للترتيبات التي يعدها القائمون على شريان الحياة حسب الأولويات والحاجات الطارئة. وفي هذا الإطار، فإن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة خارج إطار عملية شريان الحياة تتلقى من الدعم أكثر مما تتلقاه وكالات الأمم المتحدة، مما يشكل تهديدا مباشرا وخطيرا للعملية نفسها.

وتنص مبادئ شريان الحياة على ضرورة تقوية المنظمات الوطنية السودانية وإشراكها في مختلف النشاطات إضافة إلى تسجيل المنظمات الأجنبية لدى السودان على أن يكون عملها تحت إشراف مفوضية العون الإنساني مع مراعاة تلك المنظمات لقوانين وثقافة البلاد. وبعد أكثر من عشر سنوات من عمر عملية شريان الحياة فإن الكثير ما زال ينتظر التنفيذ.

ظلت حكومة السودان تنادي دائما بضرورة ترشيد إدارة عملية شريان الحياة لتقليل التكلفة، وبالتالي، توفير المزيد من الموارد لإغاثة المتضررين. كما أن فريقا محايدا مكلفا من الأمم المتحدة وحكومة السودان قد لاحظ التكاليف الباهظة لعمليات النقل بالطائرات من خارج السودان، وأوصى بأن يتم الاعتماد بصورة أكبر على النقل النهري والبري داخل السودان. ونحن نطالب من على هذا المنبر بضرورة مساهمة المجتمع الدولي في تأهيل وإصلاح الطرق البرية والنقل النهري والسكك الحديدية في جنوب السودان لضمان نقل مواد الإغاثة بصورة اقتصادية وفعالة للمناطق المتأثرة.

إننا في حكومة السودان نطالب بمشاركة فاعلة للحكومة مع منسق الأمم المتحدة لبرنامج شريان الحياة في الخرطوم في تصميم ووضع مشروعات النداء الموحد والتي لم تتحقق بالصورة المطلوبة في هذا العام.

وتتحدث الفقرة ٩٤ من تقرير الأمين العام بأن السبب المبدئي للمأساة كان في التوقف الجزئي لحركة الطيران المدنية لمدينة واو. ومن على هذا المنبر نود أن نؤكد أن السبب الحقيقي للمأساة لم يكن كما ذكر السيد الأمين العام، مع احترامنا له وإنما كان من جراء نشاط حركة التمرد في المنطقة ونهبها لمخزون الأمم المتحدة الغذائي وقتلها للمواطنين. كما نؤكد من على هذا المنبر تعاوننا التام فيما يتعلق بالسماح لحركة النشاط الإنساني لكل المعابر الجوية والبرية والنهرية.

وفي الوقت الذي يهتم فيه المجتمع الدولي بحماية العاملين في النشاط الإنساني، نجد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة قد قتلت أربعة من المواطنين السودانيين العاملين في مجال الإغاثة أثناء قيامهم بمهمة إنسانية في ولاية الوحدة في شهر آذار/مارس ١٩٩٩ ضمن وفد تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي العملية التي تمت إدانتها بواسطة المجتمع الدولي. ولا تزال حركة التمرد تصر على عدم تسليم جثث ضحايا الحادث بالرغم من المناشدات العديدة من مختلف أعضاء المجتمع الدولي. ومن ناحية أخرى، احتجزت حركة التمرد تحت الأسر ثلاثة عشر من العاملين في منظمة الهيئة العالمية لتنمية جنوب الصحراء وهي منظمة طوعية. إلا أنه وللأسف لم تبذل أي مساع من المجتمع الدولي والأمم المتحدة حتى الآن لإطلاق سراح أولئك المحتجزين.

ومن على هذا المنبر تناشد حكومة السودان الأسرة الدولية أن تدين حركة التمرد لقتلها واحتجازها للعاملين في مجال العون الإنساني وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة تحت الإكمال هذه الأيام، والذي هو قيد البحث في هذه الدورة بشأن حماية العاملين في مجال العون الإنساني.

وقد ورد في الفقرة ٢٥ من التقرير إشارة إلى توزيع المواد الغذائية للقطاعين الشمالي والجنوبي لعملية شريان الحياة. ومن جانبنا نرى أن النسبة التي توجه إلى القطاع الجنوبي أعلى بكثير من النسبة التي تقدم إلى القطاع الشمالي. ونشير إلى ما جاء في تقرير الأمين العام في الفقرة ٨ والفقرة ٤٢ والذي يؤكد أن من ٤٥ إلى ٥٠ في المائة من المساعدات الإنسانية في القطاع الجنوبي لا تصل إلى المستفيدين في مناطق حركة التمرد بسبب الضرائب التي تفرضها الحركة على مواد الإغاثة وخدماتها وموظفيها ومركباتها. وبالرغم من الجهود المقدرة المبذولة من إدارة برنامج شريان الحياة، فإننا نرى ضرورة إحكام الأمر بصورة أكثر كفاءة، كما نطالب المجتمع الدولي بإدانة هذه الممارسات التي تعيق وصول المساعدات لمستحقيها.

ونرحب بالإشارة الواردة في تقرير السيد الأمين العام حول تعاون حكومة السودان بشأن إنجاح عملية المسوحات الخاصة بالوضع الإنساني لمنطقة جبال النوبة، والذي قامت به لجنة مشتركة لوكالات الأمم المتحدة المختلفة، وهي العملية التي شملت المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة وتلك التي تقع تحت سيطرة حركة التمرد.

لقد سمحت حكومة السودان في أيار/مايو ١٩٩٩ - استجابة لنداء من السيد الأمين العام - لفريق من الأمم المتحدة بزيارة استطلاعية لمنطقة جبال النوبة، قدم الفريق في نهايتها تقريرا ضافيا حول الوضع الإنساني هناك أثبت خطل دعاوى وجود مجاعة أو تطهير عرقي، وهي دعاوى ظلت تروج لها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تمت عملية مسح احتياجات الإغاثة في جبال النوبة بواسطة فريق من الأمم المتحدة أعاد تقريره تأكيد عدم وجود مجاعة أو تطهير عرقي. إلا أن التقرير أشار إلى حاجة المنطقة الماسة لإعادة التأهيل في مجالات الصحة والتعليم والبنيات التحتية ضمن برامج مقترحة تشمل المنطقتين.

ونود من على هذا المنبر أن نناشد المجتمع الدولي المساهمة بسخاء لهذا البرنامج الذي سيساعد كثيرا في انتشال المنطقة من وهدة الفقر والتخلف. كما نأمل أن تجد مناشدة الأمم المتحدة في هذا الصدد الاهتمام الكامل من المانحين وبصورة متوازنة.

وختاما، أن التعاون بين الحكومات الوطنية والأمم المتحدة هو خير دليل للتعامل الإيجابي لمعالجة الأزمات الإنسانية والنزاعات. إن ما تم تداوله مؤخرا حول مفهوم التدخل الإنساني بالقوة يناقض هذا المبدأ السامي ويثير الكثير من التساؤلات. إن وفد بلادي يرى أنه لا يجب النيل من سيادة الدول واستقلالها، احتراما لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما نجدد تقديرنا لهذه الجهود الدولية العظيمة والتي ندعو أن توجه لتعمل على حل النزاعات الحالية عبر معالجة أسبابها الجذرية، وبوسائل سلمية.

السيد شامي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على التقارير التي قدمها في إطار البند ٢٠. وإننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث من الوظائف ذات الأهمية الحاسمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وخلال العقد الماضي، تضاعفت أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان عدة مرات. إلا أن الأمم المتحدة لا تزال بعيدة عن تلبية الطلب دائم التزايد على عمليات الغوث الفعالة. وبغية مواجهة هذه التحديات، فإن منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ظلت تبذل جهودا لتحسين قدرتها على الاستجابة الفعالة للأزمات الإنسانية. ونحن نعرب عن تقديرنا لهذه المساعي.

إلا أن من المسلم به عموما أن أية استجابة فعالة لأزمة إنسانية، كبيرة كانت أم صغيرة، تتطلب توفر العناصر الرئيسية التالية: أولا، حسن التوقيت؛ ثانيا، التنسيق المركزي الفعال؛ ثالثا، التمويل الكافي؛ وأخيرا وليس آخرا، القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

إن المناقشة التي توجت باتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ انصبت بأسرها على الأهمية الحاسمة لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أية حالة طارئة بغية الاستجابة في توقيت مناسب للحاجات المباشرة للمتضررين. وفي حين أن الأمم المتحدة سعت في الأعوام الثمانية الماضية إلى تطوير قدراتها للاستجابة لحالات الطوارئ على نحو فعال، فإن استجابتها جاءت متأخرة للغاية في حالات عديدة. وبالنسبة لضحايا الكوارث الإنسانية، فإن تأخير الغوث يعني عدم تقديمه. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة لخفض الوقت الذي تستغرقه استجابتها. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام من أجل زيادة التركيز على الإنذار المبكر وتدابير التأهب. وينبغي أن تتاح موارد كافية لدعم مبادرات الأمم المتحدة لتحسين آلياتها للإنذار المبكر.

والتنسيق هو مفتاح فعالية الاستجابة حسنة التوقيت. إلا أن تعدد الجهات الفاعلة وتداخل الولايات والتنافس في الطلب على الموارد المحدودة كل ذلك يؤدي إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنسيق. ونحن نعتقد أن قطاع الشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفر لنا محفلا حكوميا دوليا فعالا لتناول هذه المسائل. ويمكن للمجلس أن يوفر مبادئ توجيهية بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية وينبغي له أن يفعل ذلك.

إن المساعدة الإنسانية، مهما بلغ تنسيقها من الجودة، لا تحدث أثرا يذكر إذا لم تدعم بموارد مناسبة لتخفيف الآثار الخطيرة للكوارث. ويمثل الافتقار إلى التمويل عقبة رئيسية أمام استجابة الأمم المتحدة الإنسانية. ونلاحظ بقلق أن الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في مجال الاستجابة للحالات الإنسانية قد تضاعفت بعدم انتظام مستويات التمويل للنداءات الموحدة. وتشكل الاعتبارات الجغرافية والسياسية والقطاعية عوامل أساسية إلى حد كبير في تحديد الاستجابات الانتقائية.

وتشدد باكستان بقوة على المبدأ الأساسي في العمل الإنساني هو تقديم المعونة الغوثية بغض النظر عن الاعتبارات السياسية وغيرها من الاعتبارات. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة عدم تقويض هذا المبدأ. ويجب أن تكون الاستجابة للنداءات الدولية متكافئة مع الاحتياجات وألا تتحدد بمدى التغطية الإعلامية

والاعتبارات السياسية. ويجب أن يكون البعد الإنساني العامل الحاسم في تقديم المساعدة.

وفي عالمنا المتزايد الترابط، لا يمكننا أن نتجاهل معاناة البشرية في أي جزء من العالم. وفي عام ١٩٩٨ وحده مات ما يربو على ٥٠ ٠٠٠ من الناس نتيجة للكوارث الطبيعية، ويزداد هذا الرقم أكثر من ذلك في عام ١٩٩٩. وهناك المزيد من الملايين من البشر بلا مأوى، وبلغت الخسائر الاقتصادية المقدرة ٩٠ مليار دولار. والتعامل مع هذا الحجم من الدمار في توقيت حسن وبطريقة فعالة يمثل تحديا هائلا أمام المجتمع الدولي. ومن الواضح من ضخامة هذه المشكلة أنه لا بد من زيادة تطوير قدرة الأمم المتحدة المحدودة في هذا المجال.

ويسرنا أيضا أن نعلم أن وكالات المعونات الدولية تقر باطراد ضرورة اتخاذ نهج شامل لمعالجة الأزمات الإنسانية. ويؤمن وفد بلادي منذ وقت طويل بأن برنامج الإغاثة الناجح هو البرنامج الذي يمهد السبيل للتنمية. ويضطلع التمويل بدور حاسم الأهمية في هذا الصدد. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بأنه ينبغي توفير الأموال اللازمة لعمليات التعمير في وقت أقرب وعن طريق إجراءات أقل تعقيدا. ويجب أن يتم التواصل من الإغاثة إلى التنمية بسلاسة وبدون انقطاع لا داعي له.

إن الأمين العام، في ملحق مضاف إلى تقريره، يوجه الأنظار إلى الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويتعرض موظفو الأمم المتحدة للخطر في جميع حالات الطوارئ، سواء كانت تلك الحالات من صنع الإنسان أو كانت نتيجة كوارث طبيعية. بل أن بعضهم يفقد حياته. ونحن نؤمن بأن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة العاملين في الحقل الإنساني يمثلان قضية في غاية الأهمية. وفي الماضي تعرض مواطنونا الذين يعملون تحت رعاية الأمم المتحدة للهجمات والقتل. ونحن نشيد بأفراد الأمم المتحدة العاملين في الحقل الإنساني وفي ميدان حفظ السلام، حيثما عملوا. ومن الضروري تمكين هؤلاء الأفراد العاملين في المجال من أداء واجباتهم بفعالية وفي أمان.

ولم يسبق أبدا من قبل في تاريخ البشرية أن توافر لنا هذا المستوى من الموارد والتكنولوجيات المتطورة للتعامل مع الكوارث الإنسانية. وسيكون أمرا مؤسفا لو عجز المجتمع الدولي عن القيام بعمل متضافر للاستجابة لجميع حالات الطوارئ الإنسانية.

وختاما، نحن نؤمن بأنه رغم وجود أوجه تشابه بين حالات الطوارئ الإنسانية، فإن كل حالة على حدة فريدة في نوعها. ويجب أن تكون قوة الأمم المتحدة كامنة في قدرتها على الاستجابة بفعالية لكل أزمة بطريقة مرنة وحسنة التوقيت.

السيد جيكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن من ينظرون إلى عملية السلام من خلال مفاوضات سياسية ذات بعد واحد مخطئون. فالحكومات الإسرائيلية، منذ انطلاق عملية السلام، تولي أهمية خاصة للبعد الاقتصادي لصنع السلام بوجه عام وللجوانب الاقتصادية للمسار الفلسطيني في عملية السلام بوجه خاص.

وتنظر حكومة إسرائيل إلى تحسن الحالة الاقتصادية الفلسطينية بوصفه هدفا استراتيجيا، وتنظر إلى المجتمع الدولي بوصفه وسيلة مركزية لتحقيق ذلك الهدف. وقد أبدت إسرائيل بوضوح من جانبها استعدادها للقيام بالتضحيات الضرورية بغية النهوض بالعلاقات الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية وتحسين رفاه الشعب الفلسطيني.

وخلال السنوات الخمس الماضية، حدث تحسن ملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني. وقد ورد تفصيل الاتجاه الإيجابي في العمالة ونشاط القطاع الخاص في آخر تقرير قدمه منسق الأمم المتحدة الخاص في تلك الأراضي في أيلول/سبتمبر من هذه السنة. ومن جملة اتجاهات، يلاحظ التقرير أن الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني نما في عام ١٩٩٨ بنسبة ٨ في المائة. وصحب ذلك في هذه السنة انخفاض بنسبة ١٣ في المائة في معدل البطالة الفلسطيني. ويوضح تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص أيضا نمو الأجور الحقيقية بنسبة ٢,٥ في المائة ونمو الائتمان المقدم إلى دوائر الأعمال الفلسطينية بنسبة ١٦ في المائة، وارتفاع في تسجيل الشركات الجديدة بنسبة مذهلة تصل إلى ٣٥ في المائة.

لقد توصلنا إلى النتيجة النهائية التي مفادها أن الفترات التي سادت فيها حالات أمن هادئة شهدت أيضا نموا في الاقتصاد الفلسطيني. وأي جهد مستمر يتسم بالتصميم تبذله السلطة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب وهياكله الأساسية يسهل على إسرائيل والأطراف الأخرى مواصلة جهودها لتحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني. وأبرز مثال على هذا الانخفاض الكبير في حالات الإغلاق الأمني للضفة الغربية وغزة، الذي كان يفرض عادة على

أثر الهجمات الإرهابية أو التهديد بارتكاب هجمات موشكة. فبينما كان في عام ١٩٩٦، ٩٢ يوم إغلاق وفي عام ١٩٩٧، ٦٣ يوما، كان في عام ١٩٩٨، ٢٥ يوما فقط وخمسة أيام حتى الآن في عام ١٩٩٩ - وكان معظمها بسبب أعياد، حيث تكون معظم أماكن العمل في إسرائيل مغلقة.

إلا أن إسرائيل قامت، فيما يتجاوز الجهود التي بذلتها لخفض أيام الإغلاق الأمني إلى حد أدنى مطلق، باتخاذ عدد من المبادرات الأكثر فعالية لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني.

أولا، واصلت حكومة إسرائيل سياستها لتسهيل وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية. لقد كان عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل في عام ١٩٩٧ يبلغ ٤٧٠٠٠، وفي ١٩٩٨ نما هذا العدد ووصل إلى ٦٠٠٠٠. واليوم، يصل حوالي ٧٠٠٠٠ فلسطيني يوميا إلى العمل بانتظام في داخل إسرائيل، في حين يوجد عدد إضافي يقدر بـ ٥٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ يعملون في إسرائيل دون الحاجة إلى تصريح العمل المطلوب. وقد أدى هذا النمو إلى انخفاض كبير في معدل البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية وإلى ارتفاع في الإنتاجية. ويشكل الدخل من العمل داخل إسرائيل اليوم حصة كبيرة جدا من الدخل الشامل لقوة العمل الفلسطينية، فيصل إلى ٤٣ في المائة في الضفة الغربية و ٣٣ في المائة في غزه. وقد يوعز نمو عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى عدد من الخطوات التي اتخذتها إسرائيل، بعضها بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وهذه الخطوات تتضمن إلغاء نظام الحصص بالنسبة للعاملين الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل، وخفض الحد الأدنى للعمر لأولئك العاملين إلى ٢١ عاما، وبرنامجا للبقاء للمبيت ليلا الأمر الذي يخفض الحاجة إلى السفر يوميا، وبرنامج عمل مستمر يتيح لمعظم العمال الوصول إلى أعمالهم حتى خلال فترات الإغلاق النادرة الآن، وتبادلات في مجال العمل لتعزيز العمالة، ومرونة في تحديد ساعات العمل تسمح بالعمل في نوبات. وترد تفاصيل هذه الخطوات وخطوات أخرى ذات صلة في نسخة كاملة من هذا البيان ستتاح للوفود.

ثانيا، نحن نعمل على تقوية القطاع الخاص الفلسطيني، اعترافا بالدور الأساسي لذلك القطاع في نمو الاقتصاد الفلسطيني في مجموعه مستقبلا. وفي هذا الشأن، تشجع إسرائيل الاستثمار في المشاريع الفلسطينية وتبذل جهدا متسما بالتصميم لحل المشكلة المتعلقة بتنقل الأفراد والسلع وذلك، في جملة أمور، بتسهيل تنقل رجال الأعمال الفلسطينيين بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية. كما وسع نطاق مرور السيارات التجارية أيضا إلى حد كبير.

ثالثا، حولت إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، حتى الآن، عائدات ضرائب تصل إلى مليارين من الدولارات، وفقا لمرفق باريس الاقتصادي للاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا المبلغ يمثل حوالي ٦٠ في المائة من ميزانية السلطة الفلسطينية.

رابعا، خصصت إسرائيل ٧٥ مليونا من الدولارات بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨ كمساعدة للسلطة الفلسطينية ولمشاريع مشتركة. وبالإضافة إلى هذا، تعهدت إسرائيل في مؤتمر المانحين في واشنطن بتخصيص ١٥ مليونا أخرى من الدولارات مساعدة للفلسطينيين.

خامسا، هناك موضوع ذو أهمية كبيرة في علاقاتنا الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية هو مشروع المجمعات الصناعية. والمجمع الأول من هذا النوع، هو مجمع غزة الصناعي، الذي افتتح في آذار/مارس ١٩٩٩، ويوجد اليوم حوالي ١٠٠٠ عامل يعملون هناك. وعندما يجري تشغيل المشروع بالكامل، يتوقع أن يوفر ما يصل إلى ٥٠٠٠٠ فرصة عمل. وقد وضعت خطط لإنشاء مجمع صناعي إضافي في منطقة جنين، من المقرر إنشاؤه بمساعدة الحكومة الألمانية. وحكومة إسرائيل مهتمة جدا بتعزيز الاستثمار الإسرائيلي في هذه المجمعات الصناعية، وتحقيقا لهذه الغاية أمدت المستثمرين بتأمين ضد المخاطر قيمته ٥٠ مليونا من الدولارات. وتوفر إسرائيل أيضا بنية ربط أساسية بين مجمع غزة الصناعي ومحطة للشحن من أحدث طراز تديرها هيئة الموانئ الإسرائيلية.

سادسا، سنحتفل جميعا ببداية عام ٢٠٠٠، في غضون أسابيع قليلة، وليست هناك أماكن للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية أكثر ملاءمة من الناصرة، والقدس وبيت لحم. ونحن ممتنون لأننا يمكننا أن نرحب معا بهذه الألفية الجديدة الآن، بعد أن قطعنا مسافات طويلة نحو إحلال السلام في الأرض المقدسة. وكما ذكرنا في الأسبوع الماضي في مناقشة الاحتفالات ببيت لحم ٢٠٠٠، في الجمعية العامة، تتوقع إسرائيل والسلطة الفلسطينية استضافة الملايين من السائحين والحجاج في منطقتنا في

الأشهر القادمة. وقد قامت إسرائيل بالفعل باستعدادات مكثفة واستثمرت موارد هائلة في الإعداد لهذه الاحتفالات، لكن يجب أن يتذكر أن هذا مشروع هائل، والتعاون بين إسرائيل وجيراننا الفلسطينيين هو وحده الذي سيكفل نجاحه.

وأخيرا، تتجلى الأهمية الكبرى التي توليها إسرائيل لتنقل السلع والأفراد أيضا في مشروعين أساسيين أشير إليهما في مذكرة شرم الشيخ التي أبرمت مؤخرا: وهما الممر الآمن وميناء غزة. الممر الآمن، الذي افتتح في الشهر الماضي، سيمكن بمرور الوقت التدفق الحر للسلع، والعمالة ورأس المال بين الضفة الغربية وغزة. واعتبارا من الأسبوع الماضي أصدرت إسرائيل والسلطة الفلسطينية حوالي ٥٠٠ ١٠جواز مرور ذهابا وإيابا، وتم بذلك الانتفاع من هذا الممر بشكل طيب، وسيعزز ميناء غزة الإحساس بالاستقلال الاقتصادي لدى الفلسطينيين، بينما يوفر العمل الإنشائي للميناء فرص عمل محلية لعشرات من العمال والمهنيين الفلسطينيين. وهذان المشروعان، جنبا إلى جنب مع مطار غزة الدولي الذي افتتح بعد التوقيع على مذكرة واي ريفر، سيعززان بالتأكيد تقوية الاقتصاد الفلسطيني بشكل مستمر.

اسمحوا لي بأن أنتقل الآن إلى موضوع التعاون الإنمائي الإسرائيلي - الفلسطيني. خلال السنوات الـ ٤١ الماضية، ظلت إسرائيل تساعد البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، عن طريق مركز "ماشاف" للتعاون الدولي التابع لوزارة خارجيتها. وهذا يعكس بشكل واضح تجربتنا الوطنية وقيمنا الإنسانية. إلا أنه في هذا الإطار من الطبيعي أن نركز على تعزيز التعاون الإسرائيلي مع جيراننا الفلسطينيين.

إن المبدأ الأساسي الذي يوجه برنامج التعاون للتنمية الفنية مع الفلسطينيين ينبع من الاعتقاد بأن السلم لن يكفل إلا إذا كانت له جذور في الحياة اليومية للشعوب في المنطقة. والحوار الإنمائي الجاري الذي نشأ بين إسرائيل والمهنيين الفلسطينيين والنتائج الإيجابية التي تحققت على المستوى الشعبي تشهد على رغبة كلا الشعبين في السعي معا، في كرامة، نحو الهدف المشترك الخاص بالتعاون السلمي، عن طريق برامج تتناول النمو الاقتصادي، والرعاية الصحية، وخدمات المجتمعات المحلية، والتغلب على القيود القائمة على التفرقة بين الجنسين، والأمن الغذائي، وإدارة المياه والحكم السليم.

إن تحسين برامج التنمية البشرية وبناء القدرات بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، يولى لذلك أولوية قصوى في جدول الأعمال الإنمائي لإسرائيل. وفيما يتعلق ببرامج التنمية البشرية، تم في عام ١٩٩٩ منح زمالات لمهنيين فلسطينيين بلغ عددهم ٨٢٠ فردا، تمكنهم من المشاركة في دورات تدريبية مهنية مختلفة نظمت سواء في إسرائيل أو في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية. وللسنوات الثلاث الماضية، شكل المهنيون الفلسطينيون النسبة الأكبر من بين المشاركين في دورات مركز "ماشاف" في إسرائيل.

وفي مجال التعاون الزراعي، تعاونت وزارة الزراعة الفلسطينية ومركز "ماشاف" للمرة الأولى لوضع برنامج تدريب مهني للتنمية الزراعية لمدة عام، ينفذ في إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية هذا العام. والبرنامج، الذي يستهدف الوفاء بالاحتياجات التي يطلبها الفلسطينيون أنفسهم، يتضمن مشاركة محاضرين وخبراء فلسطينيين وإسرائيليين. وست من دورات البرنامج الثماني جرى تنفيذها فعلا.

إن عملية إنشاء مزارع لمشاريع إرشادية موقعية، تقترن بتقديم خبرات استشارية للأجلين الطويل والقصير، عنصر هام أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي. وقد اتفقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعاون بشأن تنفيذ مختلف المشاريع الموجهة إلى تشجيع إنتاج محاصيل ذات جودة عالية للأسواق المحلية والخارجية.

وتتضمن الأهداف الرئيسية لأي برنامج إنمائي مستدام ناجح بناء القدرات المؤسسية، ودعم المنظمات الأهلية غير الحكومية. وهناك مثلان على هذه البرامج في مجال التعاون الإنمائي الفلسطيني - الإسرائيلي، وهما مشروع مشترك يعنى بإساءة استعمال المخدرات، ودعم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية المعنية بتوفير الرعاية الصحية. وأثناء عام ١٩٩٨، بدأ مركز "ماشاف" مشروعا تعاونيا يعنى بإساءة استعمال المخدرات، وأشرف على تنظيم دورتين تدريبيتين مهنيتين في جامعتي بئر سبع والقدس، بينما خصص الأموال لشراء المعدات والمواد اللازمة لتيسير تشغيل أول مركز فلسطيني في غزة لمكافحة إدمان المخدرات.

وفضلا عن ذلك، فإنه أثناء السنوات العديدة الماضيـــة، عمل مركز "ماشاف" مع منظمة إسرائيلية غير

حكومية، هي مؤسسة التعاون الاقتصادي، ومع منظمات فلسطينية غير حكومية في نطاق واسع من البرامج المتصلة بالشؤون الصحية والتي تنفَّذ على مستوى الأهالي.

وفي مجال رعاية الجرحى، نُفذت برامج تدريبية بالتعاون مع مجلس الشؤون الصحية الفلسطيني، وهو منظمة غير حكومية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية في مستشفى هداسا في القدس لأول كوادر الخبراء الفلسطينيين في مجال رعاية الجرحى. وقد أدت هذه الدورات الدراسية إلى تحسين الصلات الرسمية وغير الرسمية بين العاملين في مجال رعاية حالات الطوارئ في جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، والعاملين في غرف الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وموظفي وحدة علاج الجرحى في مستشفى حداسا.

وفي مجال الرعاية الصحية الأساسية، يقدم برنامج "من الشمال إلى الشمال" برامج للتدريب المهني للفلسطينيين العاملين في مجال الرعاية الصحية في العيادات الريفية التابعة لجمعية الهلال الأحمر في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، ومنح دراسية للتدريب الداخلي لموظفي العيادات التابعة لمراكز "الأمومة والطفولة"، الموجودة في مدينتي الناصرة وعكا في شمال إسرائيل، وتدريب على الإدارة لمدة ثلاث سنوات. ويمر المشروع بمرحلته النهائية الآن، وهي تدريب مديري العيادات.

وفي مجال إعادة التأهيل، تم في عام ١٩٩٨ وضع برامج للتدريب المهني تجمع بين معاهد إعادة التأهيل الإسرائيلية والفلسطينية. واشترك فيها مركز شيبا الطبي الإسرائيلي في رامات غان، وجمعية إعادة التأهيل العربية في بيت جالا، وجمعية غزة للمعوقين بدنيا، ومركز الوفاء لإعادة التأهيل.

ومن العناصر ذات الأهمية الحيوية في برامج التنمية التنسيق فيما بين البلدان المانحة التي تعمل في المنطقة. فبالإضافة إلى البرامج التي يجري الإشراف عليها بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، عمل مركز "ماشاف" مع حكومة هولندا طيلة السنوات الـ ٢٥ الماضية في برامج بناء القدرات البشرية. وتبحث إسرائيل دائما عن شراكات في تنفيذ البرامج الثلاثية والمتعددة الأطراف لصالح جميع شعوب المنطقة.

وتتضمن الأمثلة على هذه البرامج دورة للتدريب المهني في مركز هداسا الطبي لموظفي مستشفى رام الله، بالتعاون مع المملكة المتحدة؛ وبرنامجا للتعاون في مجال علم الأوبئة، بالتعاون مع بلجيكا؛ وبرنامجا زراعيا إقليميا مدته ثلاث سنوات للنهوض ببرامج التدريب الزراعي المهني، بالتعاون مع الدانمرك؛ وندوة إقليمية عقدت في إسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٩ بشأن إدارة موارد التربة والمياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، بالتعاون مع السويد؛ وبرنامجا تدريبيا مدته سنتان لموظفي وزارة العمل للسلطة الفلسطينية في مجال السلامة والصحة في أماكن العمل، بالتعاون مع السويد أيضا؛ وحوالي اثني عشر مشروعا مشتركا للبحث الأكاديمي يشمل الجامعات الإسرائيلية والفلسطينية بوصفها جزءا من التعاون الجاري مع هولندا.

وترحب حكومة إسرائيل بهذه البرامج الإقليمية التي تجسد الشراكة والمساواة الكاملتين بين جميع المشاركين وتبادل الأفكار والمعلومات. وتسلِّم إسرائيل بأهمية دور برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تضمن تنسيق استثمار ما يربو على ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد الفلسطيني وفي المجتمع الفلسطيني أثناء العقدين الماضيين. وقد ساعد هذا الاستثمار على بناء قاعدة المساعدات الأساسية، البنية التحتية، مثل المدارس، والمستشفيات، والمياه الجارية، ومعالجة الصرف الصحي، وإدخال الكهرباء، كما ساعد أيضا عصب التنمية الفردية والمؤسسية، ألا وهو القدرات التقنية والإدارية اللازمة لإدارة الموارد البشرية والطبيعية.

وتقترن عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية الآخذة في الازدهار، والاتفاقات التي وقَّعها الطرفان بالتوسع السريع في أنشطة التنمية حيث يعتبر دعم الأطراف المانحة للسلطة الفلسطينية الوليدة استثمارا في إنجاح فرص السلم.

وفرص التعاون الإنمائي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك في منطقة الشرق الأوسط لا نهاية لها، ولا حد لما قد نحققه في القرن الحادي والعشرين. ومنذ أن بدأت برامج مركز "ماشاف" بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، تعلمنا الكثير من بعضنا البعض بدرجة رائعة في واقع الأمر. ويعمل الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب للنهوض ببرامج التنمية البشرية في مجالات مثل المشاريع

الصغرى، والرعاية الصحية الأساسية، واستخدام المياه وإدارتها بكفاءة، وتخفيض التحيز لأحد الجنسين، وحفظ البيئة، والقيادة النابعة من المجتمع المحلي، والأمن الغذائي، وغير ذلك.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن فتح مجالات جديدة لتحقيق التنمية، والتعاون وتنفيذ مختلف البرامج ذات الأولوية، المدرجة في جدول الأعمال الفلسطيني إلا إذا كانت هناك مساعدات من جميع الأطراف الملتزمة بعملية السلام. وتتطلع إسرائيل إلى توثيق الروابط المهنية مع الشعب الفلسطيني بوصفها تعبيرا آخر عن رغبتنا الصادقة في تحقيق الرخاء والاستقرار الإقليميين، وحياة تقوم على الكرامة الإنسانية للجميع، مع التزامنا بكل ذلك.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي في البداية أن يتقدم للأمين العام بالشكر، والتهنئة، والثناء على تقريره الشامل والمعبر والشاحذ للفكر.

وألتمس المعذرة من الجمعية العامة إذ أتكلم بشيء من الاستعجال، ولكن بكل أمانة، فيما يتعلق بالكارثة الطبيعية التي حلّت بمدينتي كارياكو، ومارتينيك الصغرى في بلادي، فإن دولة غرينادا لا تزال منجرفة في البحر الكاريبي، مع سانت لوسيا، وسانت فنسنت، وأنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفيس، وأنغويلا، وسانت مارتن، وجزر فرجن، وغيرها، نظرا لوصول إعصار ليني متأخرا تأخرا غير عادي، مثل سيف داموقليس المسلط على عقب أخيل للبلدان النامية الجزرية الصغيرة القليلة الحيلة.

وهذا الإعصار غير عادي، ليس لتأخر وصوله وضراوة رياحه فحسب، بل لأنه ينشر قوتها بطريقة انتقائية ويتسبب في ارتفاع مستوى البحر وارتفاع الأمواج إلى مستوى الجبال، مما دمر المناطق الساحلية تدميرا كاملا في بلادي وغيرها من البلدان التي يتركز فيها السكان. وقد دمرت بعض الطرق وأصيبت بأضرار، مما جعل النقل مستحيلا. وقد جرف البحر بعض المساكن والمتاجر، بينما انهار البعض الآخر وترك في حالة يتعذر فيها إصلاحه. ودمر أو أصيب أسطور الصيد المكون من سفن صغيرة ومتوسطة الحجم يعتمد عليها جزء كبير من الاقتصاد. وحلّت كارثة من نفس النوع تقريبا بالجزر الأخرى. ونحمد الله لقلة الخسائر في الأرواح بسبب نظم الإنذار المبكر المستخدمة حاليا.

إن ظاهرة الاحترار العالمي وما يصاحبها من ارتفاع مستوى البحار بصورة متزايدة قوة في الطبيعة يجب أن نؤكدها بجدية في القرن الحادي والعشرين. وهذه الظاهرة من صنع الإنسان ويمكن تلطيفها، بخلاف الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير الرعدية والبراكين والزلازل والزوابع والأعاصير الاستوائية وما إلى ذلك. ويشهد العالم ما يكفيه من هذه الكوارث الطبيعية وليس في حاجة إلى هذا النوع من صنع الإنسان.

وتوزع الطبيعة من خيراتها، بركات مدهشة طبقا لقوانينها الفذة، ولكن من يتحدون الطبيعة يقومون بذلك بمجازفة شخصية منهم، ويعد هذا في أفضل الأحوال، خطيرا، وفي أسوأها مفجعا.

ودعوني أختتم بأن أعرب عن الأمل في أن يجد أعضاء المجتمع الدولي، في روح الإنسانية المعرب عنها في البند ٢٠ من جدول الأعمال، من المناسب والمفيد أن يهبوا لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة في كربها ومحنتها، متذكرين أنه يجب علينا ألا نسمح لتكنولوجيتنا بأن تسبق إنسانيتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طبقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الجلسة العامة الثامنة والخمسين، أعطي الكلمة الآن إلى المراقب الدائم عن سويسرا.

السيد ستايهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنىء وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وكل فريقه على العمل الممتاز المنجز خلال السنة الماضية. فبفضل التزامهم وإخلاصهم للقضية الإنسانية حقق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مستوى ونوعية النشاط الذي كان موضع أمل وفدي منذ وقت طويل.

كما يرحب وفدي بعقد القطاع الإنساني الثاني من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لهذه الممارسة أن تستمر من أجل تشجيع الحوار بين الوفود. بيد أنه إذا أريد لهذا القطاع أن يسهم بفعالية في التنسيق الإنساني ويوفر مبادئ توجيهية للوكالات الإنسانية، لا تزال هناك حاجة إلى التفكير في إدخال تحسينات معينة.

وبالرغم من جميع الجهود التي بذلت، يجب الاعتراف بأن موضوع التنسيق الإنساني لا يزال مهما، على نحو ما ظهر في الأزمة الأخيرة في جزر البلقان وتيمور

الشرقية، أو في الرد الإنساني على الإعصار "ميتش". وإن السلامة والكفاءة والسرعة التي تؤدى بها المعونات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة مواضيع ما برحت تثير كثيرا من الأسئلة.

وبغية التغلب على المشاكل التي يطرحها التنسيق الإنساني، من الأهمية بمكان التمييز بين مسؤولية الدول وأطراف الصراعات من جانب، ومسؤولية الفاعلين الإنسانيين من الجانب الآخر. واسمحوا لي بأن أقدم بعض الأفكار بشأن هذين الجانبين.

ففيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، تحتاج الدول إلى صياغة استراتيجيات لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة. وهي تحتاج في الوقت ذاته إلى إدراج الوقاية من الكوارث والبحث عن حلول للكوارث في الخطط الإنمائية الشاملة وفي نظم الإنذار المبكر. كما يمكن للدول - والعناصر الفاعلة الإنسانية أيضا - زيادة فعالية الإغاثة في حالات الطوارئ بإنشاء برامج تدريبية مستهدفة للعناصر الإنسانية التي لا تستجيب للكوارث الطبيعية فحسب وإنما أيضا لحالات الطوارئ المعقدة. كما ينبغي للدول أن تؤسس آليات مرنة لتمويل الأنشطة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالصراع المسلح، يجب لسوء الحظ الاعتراف بأن أحكام القانون الإنساني الدولي وأحكام قانون حقوق الإنسان كثيرا ما تنتهك. ومن أجل تهيئة بيئة آمنة للعمل الإنساني، يجب التمسك بدقة بأحكام القانون الإنساني الدولي. وينبغي في هذا الشأن أن نشير إلى المسؤولية الأساسية للدول ولجميع أطراف الصراعات. وينبغي في الواقع أن تقوم الدول بتدابير إضافية، مثل الجهود التحفيزية للقضاء على الألغام المضادة للأفراد، والقضاء على التجميع المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع فيها، ومواجهة مصير الأطفال الذين يشتركون في المنازعات المسلحة، وحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا وضمان سرعة سريان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما تناشد سويسرا مرة أخرى أطراف الصراعات المسلحة غير الدولية بالالتزام بالكامل وبدقة بأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، ولا سيما تلك الأحكام التي تنطوي عليها المادة العامة ٣ من اتفاقيتي جنيف وأحكام البروتوكول الثاني. وبالمثل تناشد سويسرا مرة أخرى أطراف المنازعات ضمان سلامة وكرامة الأشخاص الهاربين من مناطق القتال، وتهيئة الظروف اللازمة بحيث تتمكن المنظمات الإنسانية من توفير المساعدة والحماية إلى السكان المدنيين.

وتعلم سويسرا أنها ليست وحدها الداعية إلى نشر ثقافة للسلام، والمصالحة، والتفاهم بين الأفراد وبين الشعوب. وزيادة على ذلك فمن غير المتصور العمل بمعزل. ويجب إعطاء الدعم النشط إلى الدول وإلى أطراف المنازعات - طبقا لولايات كل منها - من جانب العناصر الفاعلة الإنسانية في الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية، التي تتعلق بدور العناصر الفاعلة الإنسانية في التنسيق الإنساني. وتتبنى سويسرا وجهة النظر القائلة بأنه يمكن حسم الأزمات الإنسانية، مهما كانت طبيعتها، بفعالية فقط من خلال المشاركة المتعددة الوجوه والتي تغطي جميع جوانب الأزمة. وبكلمات أخرى، من الضروري القيام بالتنسيق والتشاور مع جميع العناصر الفاعلة الإنسانية، والعناصر الفاعلة في الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة من خارج الأمم المتحدة.

وأثناء مرحلة الأزمة، ينبغي للعناصر الفاعلة الإنسانية أن تكون مستعدة بالفعل ومخططة للانتقال عن طريق تحديد إطار استراتيجي بالاتفاق العام مع العناصر الفاعلة في مجال التنمية. وفي وقت تزداد فيه العولمة، يجب أن تلعب المؤسسات الاقتصادية والمالية أيضا دورها وتتحمل مسؤولياتها. وفي هذا الصدد من الملح أن تصبح هذه المؤسسات على وعي بالتزاماتها وأن تتصرف طبقا لذلك.

كما تتبنى سويسرا وجهة النظر القائلة بأن الأمم المتحدة لديها ما يكفي من الآليات التنسيقية في الميدان وفي المقر على السواء. بيد أننا نلاحظ أن هناك في كثير من الأحيان هدرا للموارد، وازدواجية للجهود، ومنافسة غير مستصوبة بين المنظمات الإنسانية ذاتها. وهذه المنافسة ليست لسوء الطالع مضاعفة بمنافسة العاملين في المجال الإنمائي المتحمسين لأن يصبحوا فعالين في المجال الإنساني كذلك.

نرى أن من الممكن ملء الفجوات في ولايات العناصر الفاعلة المختلفة من خلال إنشاء روابط أوثق من آليات التنسيق القائمة. لذا، نرى أن ما نحتاج إليه في المقام الأول

هو تغيير في الثقافة. فينبغي لكل العناصر الفاعلة أن تتعاون حقا، وأن تكف عن خوض معارك بشأن الولايات القضائية. ففي هذا الصدد، فإن أول الدروس التي تعلمناها من أزمة كوسوفو توضح أن من الأساسي أن نكفل أن تعرف وتحترم ولايات وأدوار كل عنصر من العنصر الفاعلة الموجودة في الميدان.

وفي هذا الصدد، لدى سويسرا قناعة بالطابع الثانوي لوجود القوات المسلحة في المجال الإنمائي والإنساني، ففي حالة الأزمات، قد يكون من الممكن النظر في إسهام القوات المسلحة، بيد أنه ينبغي أن يقتصر إسهامها على بعض المجالات المحددة جيدا من قبيل الأمن والدعم السوقي والاتصالات السلكية واللاسلكية على سبيل المثال. وينبغي ألا تحل القوات المسلحة محل القوة العاملة المحلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد باكليسانو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): في العديد من الصراعات، فإن المدنيين ليسوا غريبين عن الحرب أو أنهم لا يستخدمون حتى كقاعدة دعم سوقية أو سياسية. فقد أصبحوا رهائن في الصراعات بل حتى سبب الصراعات ذاتها. فبسبب انتماءاتهم الدينية أو الثقافية أو الإثنية، أصبحوا أداة حربية وهدفا للأعمال القتالية.

ومن المسلَّم به أن هذا الاتجاه ليس بجديد. بيد أن هذا الاتجاه قد ازداد سوءا في الصراعات المعاصرة، وبخاصة في الصراعات التي تشمل مسائل الهوية. ونتيجة لذلك، طرأت زيادة كبيرة على المخاطر الأمنية التي يواجهها موظفو المساعدة الإنسانية. فبسبب وجودهم في الميدان في مراكز الصراعات، أصبح ينظر إليهم على أنهم شهود خطيرون على الأساليب الوحشية المتبعة في القتل والإبعاد التي تستخدمها أطراف الصراع. ويشهد على ذلك العشرات من الإصابات في الأرواح التي أخذت تندبها المنظمات الإنسانية في السنوات القليلة الأخيرة. ولكن من السخرية المفجعة أن المجتمع الدولي قد أصبح أكثر تقبلا للخسائر في صفوف موظفي المساعدة الإنسانية مما هو الحال في الخسائر في صفوف الجيش.

ومن بين العوائق التي تحول دون فعالية الإجراءات والجهود الإنسانية، ما يظهره المجتمع الدولي من عدم اتساق في إدارة الأزمات. فإن حالات الطوارئ الإنسانية الخطيرة لا تحظى باهتمام متساو. فعلى سبيل المثال، ففي حين أن اكتسبت التطورات في كوسوفو وتيمور الشرقية أبعادا عالمية، تركت الوكالات الإنسانية لتواجه وحدها الصراعات الطويلة والمطولة في أماكن مثل أفريقيا الوسطى أو السودان أو أنغولا أو أفغانستان.

وتود اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولية أن تشير إلى أنها تكرر دون كلل أن المشاكل السياسية تتطلب حلولا سياسية. ولا يمكن أن يستعاض عنها بالأعمال الإنسانية. وفي أفضل الأحوال، يمكنها أن تشكل وسائل ممكنة لاحتواء الحالات المتقلقلة سياسيا. ورغم أن الأعمال الإنسانية تتم في سياقات تترابط فيها بشكل لا ينفصم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية يصبح من الحيوي للغاية بالنسبة للمؤسسات الإنسانية الحفاظ على الطابع غير السياسي وغير المنحاز تماما لمهمتهم. وينبغي عدم الربط بين توفير المساعدة الإنسانية والتقدم في المفاوضات السياسية أو أهداف سياسية أخرى. وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى التفرقة بين ما يسموا بالضحايا "الطيبين" والضحايا "الخبيثين". وينبغي ألا يفصل بين المعونة الإنسانية والعمل السياسي فحسب بل ينبغي أيضا أن يفهم أن الأمر كذلك.

ويجب ألا تتسبب هذه الملاحظة العامة التي تنم عن التشاؤم في أية كآبة. فهي على العكس من ذلك، تذكرنا بأن المنظمات الإنسانية قادرة، رغم ذلك، على توفير الحماية والمساعدة للملايين من البشر كل يوم. وينبغي أيضا أن تجعلنا نتوقف بعض الوقت لنفكر في ما يمكن ويجب فعله لتحسين أوضاع المدنيين الذين أشركوا قسرا في الصراعات المسلحة. وبالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، فليس هناك شك - ليس هناك شك مطلقا - في أن الإنسان وكرامة الإنسان يجب أن تحتل من جديد مكان الصدارة في الفكر السياسي وصناعة القرار.

وهذا الشاغل الحقيقي كان الموضوع الأساسي الذي دارت حوله المناقشات في المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في جينف في بداية هذا الشهر. فقد ضم الاجتماع ممثلين عن عناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وممثلين عن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف.

وتشاطر جميعهم الآراء وعملوا على تنسيق جهودهم لمواجهة حالات الطوارئ. وأكد المؤتمر على قدرة الإنسان على تحدي الإجحافات، وعلى الاستعداد والاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ، وعلى البحث عن حلول مشتركة للآثار الإنسانية المترتبة على الصراعات والكوارث.

وتم اعتماد خطة عمل مفصلة للسنوات الأربعة القادمة. وهي تحدد الأهداف الأساسية وتقترح الإجراءات اللازمة لتنفيذها. ورؤي أن تحسين الاستجابة الإنسانية يشكل إحدى الأولويات. وسيجرى تحقيقه من خلال الاستعدادات المحسنة على الصعيدين الوطني والدولي؛ والآليات المحسنة للتعاون والتنسيق فيما بين الدول، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والعناصر الفاعلة الإنسانية الأخرى؛ والتحديد المحسن للأولويات من خلال التركيز على حقوق واحتياجات أضعف الناس، وأخيرا ولكن من المؤكد ليس آخرا، فهم أفضل لأدوار كل العناصر الفاعلة السياسية والعسكرية والإنسانية وكذلك حماية موظفي المساعدة الإنسانية.

وفي إطار هذه الخلفية، يود الصليب الأحمر أن يؤكد على التزامه المستمر بتحسين التنسيق بين الوكالات الإنسانية. وهو يسلم بالحاجة إلى تعزيز تعاونه مع أجهزة من قبيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويملي هذه السياسية اعتباران أساسيان.

أولهما، رغبة لجنة الصليب الأحمر الدولية في تحقيق أكبر قدر ممكن من التكاملية بين جهود الحركة وجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وثانيهما، وهو يقينا ليس أقل أهمية، يتعلق بالتصميم القوي من جانب اللجنة على أداء دورها الخاص بوصفها وسيطا مستقلا ومحايدا في حالات الصراعات المسلحة، وفقا لما تنص عليه اتفاقيات جنيف.

وإلى جانب هذا التعاون المتزايد مع آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، تسعى اللجنة أيضا إلى إجراء حوار ثنائي مع وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة وكذلك مع بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تعمل في مجال حالات الطوارئ والدعوة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا النهج المزدوج يهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل وتعضيد التنسيق والتعاون القطاعي.

تعتمد الاستجابة الإنسانية الفعالة للأزمات أيضا على نشوء حوار مفتوح بين جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في حالات الطوارئ الإنسانية سواء داخل المجتمع الدولي أو فيما يتجاوزه. وهذا أمر ضروري يتصل بالعمل الإنساني وخاصة في بيئات الصراع المتقلبة والتي تتغير بسرعة في هذه الأيام. ومن ثم تعمل على توسيع نطاق اتصالاتها مع المنظمات السياسية والعسكرية بالإضافة إلى المؤسسات المالية مثل البنك الدولي.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية مقتنعة الآن أكثر من أي وقت مضى بأنه يتعين على الوكالات الإنسانية والقادة السياسيين الدخول في حوار عام شامل وتسلم بضرورة توخي النشاط في المسائل التي تتضمن دبلوماسية إنسانية ولذلك تولي أهمية متزايدة لتفاعلها مع الحكومات ومع الهيئات الإقليمية والسياسية العالمية.

وكجزء من هذا العمل المتطور عقدت لجنة الصليب الأحمر الدولي في أيار/ مايو الماضي للسنة الثالثة على التوالي محفل ولفزبرغ الإنساني ووفر هذا التجمع فرصة فريدة لكبار العاملين في المجال الإنساني وللموظفين الحكوميين رفيعي المستوى المسؤولين عن الشؤون الإنسانية لمناقشة المسائل الإنسانية والتفكير فيها في اجتماع غير رسمي وأكدت الدورة الأخيرة للمناقشات، الحاجة إلى نهج شامل لإدارة الأزمات يأخذ في الاعتبار الولايات الخاصة - وأشدد على كلمتي الولايات الخاصة - وأدوار الفاعلين المختلفين السياسية والعسكرية والإنسانية.

والتحديات التي تواجهنا تكمن في قدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى حلول شاملة للمشاكل الإنسانية وإرادته من فعل ذلك هذه الحلول لا يمكن أن يكتب لها الدوام إلا إذا قامت على أساس تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية تتناول جذور الصراعات. ولجنة الصليب الأحمر الدولية، من جانبها، لا تدخر جهدا في السعي إلى التنسيق الإنساني الفعال ووضع إطار محدد واضح للتفاعل بين المساعي الإنسانية والسياسية وهذا من شأنه أن يحافظ على جوهر العمل الإنساني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد لياتي بوش (فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): أهم الأنشطة التي تقوم بها

منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة اليوم تتصل اتصالا قويا باحترام حقوق الإنسان والنهوض بها، وذلك عندما نفكر في الكفاح ضد الفقر والجهل والنضال لصالح أمن الأفراد والمساواة أمام القانون وحرية الانتقال وحقوق الأسرة وحرية الفكر والضمير والعقيدة. هذه البنود كلها تبرز الأهمية التي توليها منظمة الفرسان المستقلة لحقوق الإنسان ولتطبيقها.

ومنظمة فرسان مالطة المستقلة تعي تماما واجباتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتكافل العالمي الذي لا يتجزأ والطبيعة المتكافلة والمترابطة لهذه الحقوق ووفقا لتقاليد الفرسان فإن هذه الحقوق تأتي مباشرة من عند الله، وندرك أيضا أن انتهاك حقوق الإنسان، أمر يشغل كل دولة وفقا لحدود سيادتها ولكننا نسلم أيضا وفي نفس الوقت بأن المجتمع الدولي يجب أن يكون واعيا لمسؤوليته.

ووفقا لروح البيان الذي أدلى به في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في ١٩٩٣ يؤكد لمنظمة الفرسان العمل الهام الذي ينبغي أن تقوم به جميع الدول بغية التنفيذ الكامل والفعال لمبادئ القانون الإنساني الدولي لضمان سلامة وأمن الأشخاص العاملين في ميدان المساعدة الغوثية. والتجربة الأخيرة للفرسان في تيمور الشرقية تؤكد الحاجة الملحّة في هذا الصدد.

وعملية حماية حقوق الإنسان تؤثر على التنمية وتساعد في نفس الوقت في منع نشوب الصراعات وتنهض بحلها وتتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واذا سمح لنا بالتكلم من الناحية المالية علينا أن نستثمر أولا حتى نحقق الفوائد بعد ذلك. وفي هذه الحالة يكون الجنس البشري هو المستفيد. وهذا هو التحدي الذي يمكن أن نعتبره، دون أية مبالغة، أهم أهداف المجتمع الإنساني.

يجب أن نسلّم بأننا لا نزال بعيدين عن تحقيق هدفنا، فهناك بليون شخص يعيشون اليوم في فقر مدقع لا يجدون الاحتياجات الأساسية التي تفي بمطالبهم، وثمة فجوة يمكن أن يجدها أيضا في مجالات أخرى مثل التعليم والتسامح والحوار وكما ذكر قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته الموجهة إلى الجمعية العامة بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

"... إن هذه الحقوق الأساسية المعلنة والمدونة التي نحتفل بها - لا تزال محل انتهاكات خطيرة مستمرة". (A/53/PV.90، الصفحة ٢٤)

الواقع إننا نعيش حتى الآن في عالم منقسم حيث يسيطر على أكثر من ٨٠ في المائة من موارده الطبيعية وتستهلكها ٢٠ في المائة فقط من بني البشر ومن ثم لا يمكننا فقط أن نفخر بالإنجازات والتقدمات في ميدان حقوق الإنسان. ولكن يجب أن نركز اهتمامنا على العمل المتبقي الذي ينبغي القيام به والفرسان مستعدون للمشاركة في عملية إثارة الوعي الدولي المكرس للتعاون والشراكة ويسعدنا أن نذكر أن منظمة فرسان مالطة، تأييدا لمبادئ الأمم المتحدة أرسلت المعونات وساعدوا في تعمير الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهايتي وأجزاء أخرى من منطقة الكاريبي وساعدت في المعونة العالمية بأكثر من ٨ ملايين دولار بالإضافة إلى المساعدة في العمل الطوعي. والاتفاق الثنائي بين منظمة الفرسان وجمهورية كوبا يصل إلى هذا المبلغ تقريبا.

وفي هندوراس، قرر فيلق الطوارئ التابع لمنظمة فرسان مالطة أن يضطلع بمشاريع غوث منفصلة وكان أول هذه المشاريع في شولوتيكا وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وهي عاصمة مقاطعة شولوتيكا التي يسكنها ٤٥٠ ٠٠٠ نسمة، حيث أرسلت المعونة إلى أشخاص يعيشون في ملاجئ مؤقتة ويعانون من مشاكل صحية حادة نتيجة للظروف الصحية السيئة. وكان المشروع الثاني في قرية موروليكا وهي مركز محلي لمنطقة يعيش فيها ٦ ٠٠٠ نسمة، وقد أرسلنا إليها فرقا طبية متحركة وإمدادات منزلية، والمعدات اللازمة للمستوصف وفي الحالتين ساعدت منظمة فرسان مالطة في استعادة الظروف المعيشية العادية في هاتين المنطقتين. وعملت منظمة فرسان مالطة جاهدة في حماية حقوق الإنسان في هذا العام ووفرت المساعدة للجرحى في أكثر من ١٠٠ بلد وخاصة في كوسوفو وتيمور الشرقية حيث ساعدت في إعادة بناء المدن والقرى ومساعدة النازحين.

إن جميع حقوق الإنسان متساوية في الأهمية بالنسبة للفرد، ولكن القضاء على الفقر، والحاجة إلى كفالة كرامة الإنسان، وحماية النساء والأطفال هي أمور لها أهمية خاصة. وبالإضافة إلى هذه النقاط ذات الأهمية الحيوية،

فإن جماعة فرسان مالطة لا تستطيع إخفاء قلقها إزاء الافتقار إلى حماية الأقليات الدينية التي تعاني من الاضطهاد في أجزاء مختلفة من العالم، لا سيما في آسيا وأفريقيا، بما يتنافى والمادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والديانة - وهو حق لا بد من احترامه على النحو الواجب.

ويسرنا أن نعترف ونعلن أن العالم قطع شوطا طويلا منذ اعتماد ذلك الإعلان العالمي. فالاعتراف بالإعلان أخذ تدريجيا يتخذ طابعا عالميا، وهو يشمل الإطاحة بالنظم الشمولية والتمييز العنصري. واضطلعت الأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان بتنفيذ نصيب هام من هذا العمل الكبير. ولا بد من أن نخص بالذكر مؤتمر روما الذي عقد في عام ١٩٩٨ لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بوصفه خطوة هامة في هذا السبيل. ونحن بحاجة الآن إلى تحويل هذه المحكمة الجديدة إلى منظمة فعالة ونزيهة ومثمرة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني هذا بالتأكيد مجددا على التزام جماعة فرسان مالطة، والتشديد على أهمية التعاون الدولي وعلى دعم الجماعة للعمل الذي يقوم به كل الذين كرسوا أنفسهم من الأفراد والكيانات لتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غوسبودينوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم على إعطائي هذه الفرصة لنتشاطر بعض الملاحظات فيما يتصل بتنسيق الأنشطة الإنسانية، وسنفعل ذلك مع إيلاء تركيز خاص لنتائج كارثة تشيرنوبيل. لقد كانت التحديات التي واجهها المجتمع الدولي خلال العام المنصرم فيما يتصل بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية ولنتائج الكوارث كثيرة وهامة. وفي الوقت نفسه استمر عدد من الأزمات الشديدة وحالات الطوارئ التي طال أمدها في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم، وإن كانت لم تحظ إلا باهتمام قليل. إننا نختار مثال تشيرنوبيل لأننا نرى أنه مثال جيد لتنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدات إنسانية ومساعدات غوثية في حالات الكوارث، كما أنه يبين مسائل عدة نود أن نبرزها.

يشارك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في توفير الخدمات للسكان المتضررين من حادث تشيرنوبيل منذ عام ١٩٩٠، وهو يخطط حاليا لمواصلة هذا العمل حتى عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الخدمات الفحص الطبي والدعم النفسي وأنشطة أخرى، وهي تركز بشكل خاص على الأطفال ومن كانوا أطفالا وقت حدوث تلك الكارثة. ونحن ننسق أنشطتنا تنسيقا وثيقا مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما يكفل إبقاء التكاليف عند حد أدنى مطلق، وتلافي حدوث أي تداخل بين الهيئتين. وتتسم البرامج المتعلقة بحادث تشيرنوبيل التي يضطلع بها الاتحاد الدولي، والأمم المتحدة، وجمعيات الصليب الأحمر في أوكرانيا وبيلاروس وروسيا بأنها خفضت نفقاتها وتم تبسيطها وتنسيقها وزادت كفاءتها على مر السنين. ونحن مقتنعون بأن هذه البرامج تقدم منافع حقيقية إلى السكان المعنيين.

ومع ذلك، فإن الجهود التي بذلت لكفالة نهج منسق لم تترجم إلى وضع قاعدة مضمونة للموارد. وعلى عكس ذلك، هناك خطر حقيقي بأن نضطر إلى وقف مشاركتنا في هذه الأنشطة. ومن الواضح أننا نرى أن هذه الأنشطة ينبغي أن تستمر لعدة أسباب. ومن أهم هذه الأسباب القلق إزاء الرعاية الصحية والنفسية لعشرات الآلاف من الأطفال. وثمة سبب آخر يستوجب استمرار عملنا وهو الخبرة والمعرفة اللتان نكتسبهما نحن والأطراف الفاعلة الأخرى. وقد بينت لنا الأحداث التي وقعت في اليابان وكوريا في الأشهر القليلة الماضية أن الحوادث النووية يمكن، بل ومن المحتمل جدا، أن تحدث مرة أخرى. ولسنا مقتنعين بأن المجتمع الدولي أصبح مجهزا تماما للتصدي لما لهذه الحوادث من نتائج إنسانية. إننا بحاجة إلى هذه الخبرة وتلك المعرفة لكفالة مستوى كاف من التأهب.

وهناك مسألتان تخصان الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تنبثقان من هذه الخبرة. أولا، من الضروري دراسة العمليات التي تحدد الاستجابة لحالات معينة، بغية التأكد من أن مصلحة الضحايا هي العامل الأساسي، وليس اهتمام وسائط الإعلام، أو الملاءمة السياسية، أو المصالح الأخرى. وفي حالة تشيرنوبيل، يبدو من الواضح أن الوقت الذي انقضى منذ الأحداث الأولى لذلك الحادث قد سمح بتخفيف التركيز على الجانب الإنساني للحالة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى استحداث أدوات للتمويل تخصص الموارد بطريقة يمكن التنبؤ بها على نحو أكبر مما عليه الحال اليوم. وهذه مسألة تتعلق جزئيا بتوسيع قاعدة المانحين، ولكنها تتعلق في الوقت ذاته بضمان أن يكون بإمكان الوكالات والمنظمات أن تمضي في تخطيط وإدارة تدخلاتها بمستوى من الثقة يتيح لها الانتهاء من عملها بطريقة منهجية ومهنية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يضمن أن تؤخذ في الاعتبار مصلحة المستفيدين في أن تكون العمليات مستقرة وقابلة للتنبؤ بها.

ويتطلب التعامل بطريقة بنّاءة مع هذه المسائل وغيرها من مسائل التنسيق العامة أن يكون أداء الآليات الداخلية للمشاركين في النظام على ما يرام. وقد قام الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من جانبه باعتماد استراتيجية جديدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ تستهدف زيادة مواءمة وتحسين برامجه الوطنية والدولية في مجال التأهب والاستجابة للكوارث. وسينصب التشديد بصفة خاصة على ضمان أن يكون نظامنا مستجيبا لأوجه الضعف المحلية، وداعما لتنمية القدرات المحلية التي يمكن ربطها بالمستويات الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ونحن نؤمن بأن وجود نظام أفضل تنسيقا لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سيزيد من قدرتنا على التنسيق مع الشركاء الآخرين في هذا الميدان وفي غيره من الميادين.

وعلى صعيد آخر، نجد أن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي اختتم أعماله مؤخرا قد شدد أيضا على الحاجة إلى استجابة فعالة من خلال التأهب المحسن، فضلا عن الآليات المعززة للتعاون والتنسيق فيما بين الدول، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والوكالات الأخرى. ونتيجة لذلك، ستقوم جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك الاتحاد الدولي باستعراض قدراتها على الاستجابة، خصوصا فيما يتصل بالأنماط المتغيرة للمخاطر وأوجه الضعف المستحثة، مثلا، بتغير المناخ.

ويتطلع الاتحاد الدولي إلى زيادة تعزيز تعاونه، وهو تعاون جيد بالفعل، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومع كل وكالات الأمم المتحدة، ومع الحكومات فرادى من أجل رفع كفاءة وتطوير آليات التنسيق المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في تشيرنوبيل، وتركيا واليونان وفي أماكن أخرى لا تترك لنا أي خيار آخر سوى العمل معا بشكل أوثق وعلى نحو أفضل لتقديم المساعدة بشكل أسرع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.17/Rev.1، المعنون "الاستجابة الطارئة لحالات الكوارث".

أود أن أعلن أنه منذ أن عرض مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إريتريا، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، بيلاروس، غابون، غينيا، كولومبيا، الكويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.17/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/54/L.17/Rev.1 (القرار ٣٠/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيتخذ في وقت لاحق إجراء بشأن مشروعي القرارين A/54/L.22 و A/54/L.29، وأنه ستقدم في وقت لاحق أيضا مشاريع قرارات أخرى بشأن هذا البند.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) قانون البحار

تقرير الأمين العام (A/54/429 و Corr.1)

مشروع قرار (A/54/L.31)

(ب) الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

تقرير الأمين العام (A/54/461)

مشروع قرار (A/54/L.28)

(ج) نتائج استعراض لجنة التنمية المستدامة للموضوع القطاعي "المحيطات والبحار"

تقرير الأمين العام (A/54/429 و Corr.1)

مشروع قرار (A/54/L.32)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فنلندا لتعرض مشروع القرار A/54/L.31، ولتدلي ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة لهتو (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني، بوصفي منسقة، أن أعرض مشروع القرار A/54/L.31 بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار". ويوجد مشروعا قرارين آخران بشأن هذا البند: A/54/L.28، ويتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، و A/54/L.32، ويتعلق بنتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة للموضوع القطاعي "المحيطات والبحار". وسيتولى عرض مشروعي القرارين هذين ممثلا الولايات المتحدة ونيوزيلندا على التوالي.

وبما أنني أتولى عرض مشروع القرار A/54/L.31 وأدلي كذلك ببيان أعم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإن الجزء الأول من بياني سيكون موجزا. وسيعمم على الأعضاء نص أكثر اكتمالا لعرض مشروع القرار.

وبالإضافة إلى البلدان المذكورة في الوثيقة A/54/L.31، يشمل مقدمو مشروع القرار أيضا الفلبين وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

مشروع القرار A/54/L.31 جاء نتيجة لسلسلة من المشاورات المفتوحة العضوية؛ وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لمشاركة عدد كبير من الوفود مشاركة نشطة في هذه المشاورات. وينعكس الاهتمام المتواصل بالبند في حقيقة أن مشروع القرار يتضمن تقريبا ٢٠ فقرة جديدة تماما. وبعض الفقرات التقليدية في الديباجة والمنطوق استكملت وأعيدت صياغتها بشكل ملحوظ.

ويركز مشروع القرار، كشأنه في الحالات السابقة، على التذكير بالأهمية الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كإطار للعمل في المجال البحري، والترحيب بزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، بينما يشجع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية وفي اتفاق التنفيذ لعام ١٩٩٤، أن تفعل ذلك. ويعلق المشروع أيضا كشأنه فيما سبق على التطورات الأخيرة المتعلقة بالمؤسسات الثلاث المنشأة بموجب الاتفاقية: المحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري.

وفي الوقت الذي يعكس فيه مشروع القرار تقرير الأمين العام (A/54/429) بشأن هذا البند، فإنه يعلق على تطورات ومسائل أخرى تتصل بشؤون المحيطات وقانون البحار. وفي هذه السنة تشمل تلك المسائل إغراق النفايات النووية والمواد السمية الأخرى، وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتهديد المتزايد للشحن البحري من أعمال القرصنة واللصوصية المسلحة في البحر، وأهمية تعزيز سلامة الملاحة البحرية ومواصلة عمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في سبيل إبرام اتفاقية لحماية التراث الثقافي الموجود تحت الماء. كما يحيط مشروع القرار علما بالتحديات الكبرى، فضلا عن المجالات المثيرة للاهتمام الخاص، التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبحار والمحيطات، على النحو الذي أوردته لجنة التنمية المستدامة في توصياتها.

وقد أكدت التطورات التي استجدت خلال السنوات القليلة الماضية الاتجاه العام نحو المشاركة العالمية في النظام القانوني المنشأ بموجب الاتفاقية، والانضمام إليه. ولذا فقد أصبحت كفالة نهج منسق لتنفيذ الاتفاقية مسألة ذات أولوية. ويهيب مشروع القرار بالدول أن توائم، على سبيل الأولوية، تشريعاتها الوطنية مع أحكام الاتفاقية، وأن تسحب أي إعلانات صادرة عنها تكون غير متطابقة مع الاتفاقية.

ويسلّم مشروع القرار أيضا بالحاجة المتزايدة، وبخاصة لدى الدول النامية، إلى المشورة والمساعدة في تنفيذ الاتفاقية والاتفاق. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن

البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد تكون بحاجة إلى المساعدة في إعداد ونشر الخرائط المطلوبة بموجب الاتفاقية، ويجري حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى هذه البلدان.

ويبرز مشروع القرار أهمية التقرير الشامل السنوي الذي يقدمه الأمين العام، فضلا عن أهمية الأنشطة المتعددة التي تضطلع بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاضطلاع بالمسؤوليات التي أناطتها بها الاتفاقية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وتشير الفقرات الأخيرة من مشروع القرار، المتعلقة بالاستعراض والتقييم السنويين اللذين تجريهما الجمعية العامة فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية والتطورات الأخرى المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، إلى القرار المزمع اتخاذه في إطار البند الفرعي ٤٠ (ج) الذي سيحدد طرائق تحسين المناقشة المتعلقة بهذا البند في السنة المقبلة.

وقبل أن أختتم الجزء الأول من مداخلتي، أود مرة أخرى أن أشكر جميع الوفود التي اشتركت في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار A/54/L.31، على إسهاماتها الهامة، وعلى ما أبدته من تعاون ملحوظ. كما أود أن أشكر موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مساعدتهم التي كانت على درجة عالية من الاقتدار، والتي أضافت إلى عملنا مرة أخرى إضافة لا تقدر بثمن.

ونظرا لأن فنلندا تتولى في الوقت الحالي رئاسة الاتحاد الأوروبي، فسأواصل كلمتي الآن بملاحظات أعم، يشرفني أن أدلي بها نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة.

في السنوات الأخيرة، أولي اهتمام خاص لتعزيز التعاون في مجال شؤون المحيطات. والتطورات الجديدة تستجيب لإحساس شديد بالحاجة إلى زيادة التنسيق في هذا المجال. وحسبما أشار الأمين العام في تقريره المعروض علينا الآن، فإن الخصائص الطبيعية للمحيطات تجعل من المتعذر حصر توارد المحيطات واستعمالاتها المختلفة وعملياتها الطبيعية في نطاق حدود معينة محددة سياسيا وقانونيا. وقد أدى هذا إلى المبدأ الجوهري المكرس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والقائل بأن مشكلات الحيز المحيطي مترابطة ترابطا وثيقا، وأن الحاجة تدعو إلى النظر فيها ككل متكامل.

وعقب السنة الدولية للمحيطات المحتفل بها سنة ١٩٩٨، شددت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تقرير دورتها السابعة على أهمية التعاون الدولي في ضمان الحفاظ على استدامة المحيطات والبحار من خلال الإدارة المتكاملة. وستتيقن الدول كافة من الاستفادة من استعمال المحيطات والبحار استعمالا مستداما في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١.

وتشجيعا على تحسين التعاون والتنسيق، أوصت تلك اللجنة بأن تنشئ الجمعية العامة عملية استشارية غير رسمية مفتوحة العضوية، أو عمليات أخرى تتفق عليها، وذلك لمناقشة القضايا ذات الصلة المندرجة في إطار ولاية الجمعية العامة. وقد أيد الاتحاد الأوروبي مقرر اللجنة ١/٧، الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد.

ونحن نؤيد أيضا تأييدا تاما إنشاء عملية استشارية غير رسمية مفتوحة العضوية، وهو الأمر الذي سيبت فيه في إطار البند الفرعي ٤٠ (ح). وهذه العملية ستنفذ من خلال عقد اجتماعات سنوية. وستحدد المسائل التي ستنظر فيها الجمعية العامة، فضلا عن المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. وينبغي أن يناقش الاجتماع السنوي للعملية تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، مع إيلاء المراعاة الواجبة لأية طلبات معنية تقدمها الجمعية العامة، وأية تقارير خاصة ذات صلة تصدر عن الأمين العام، وأية توصيات ذات صلة تصدر عن لجنة التنمية المستدامة.

وبطبيعة الحال فإن أية عملية تتناول المجال الشاسع للمحيطات والبحار وأوجه استعمالاته المختلفة، لكي تكون عملية جادة وهادفة ينبغي، بحكم تعريفها، أن تكون مفتوحة العضوية وشفافة. وإنه لمن الأهمية بمكان بالنسبة للاتحاد الأوروبي أن تكفل العملية فرصا للمجتمع المدني،

الذي يمثل مختلف المجموعات الرئيسية المهتمة بالتنمية المستدامة وشؤون المحيطات، لكي تقدم مدخلات تثرى بها مداولاتنا المقبلة. ونحن نفهم أن مشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده في إطار البند الفرعي ٤٠ (ح) ينص على مثل هذه المشاركة.

ومن الأهمية بمكان أيضا تمكين المنظمات الدولية لمصائد الأسماك فضلا عن المنظمات البيئية، من الاشتراك في العملية، ومن تقاسم الدراية الفنية مع المشتركين الآخرين.

ومن البديهي أن يتم أي نظر في أوجه استعمال المحيطات في حدود الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن المهم اليوم، مثلما كان من المهم عند اعتماد الاتفاقية، أن نعترف بأن جميع الجوانب المتعلقة بالمحيطات والبحار مترابطة ترابطا وثيقا، ويلزم النظر فيها ككل. وهذا أيضا يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١.

إن اتفاقية قانون البحار هي حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى حل المشكلات المتصلة بالبحار والمحيطات. ونظرا لدور الاتفاقية الهام في إدارة محيطات العالم، فإن القبول العالمي لها، وللاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، يتسم بالأهمية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن عدد أطراف الاتفاقية مستمر في الازدياد. ففي الوقت الحالي بلغ عدد أطراف الاتفاقية ١٣٢ طرفا، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الجماعة الأوروبية كلها تقريبا ضمن هذه الأطراف.

ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن عددا من الدول التي صدقت على اتفاقية قانون البحار لم تنضم بعد إلى الاتفاق. ونحن نهيب بتلك الدول، مرة أخرى، أن تصدق على الاتفاق أيضا. فمن المهم أن تستمر الدول كافة في العمل على إيجاد مجموعة قوانين عالمية موحدة ومتناسقة بشأن المحيطات، وأن تصبح أطرافا في الاتفاقية والاتفاق معا.

ومرة أخرى، نلاحظ أيضا بقلق أن، عددا من الدول، رغما عن المادة ٣١٠ من الاتفاقية، أصدر إعلانات يبدو أنها تستبعد أو تعدل الأثر القانوني لأحكام معينة واردة في الاتفاقية. ونظرا لأن الاتفاقية تنص بوضوح في المادة ٣٠٩ على عدم جواز إبداء تحفظات، فإن مثل هذه الإعلانات لا يمكن أن يكون لها أي أثر قانوني. ومن غير المقبول، بالمثل أن تكون التشريعات الوطنية غير متسقة مع الاتفاقية. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء التدابير الانفرادية التي تخل بتوازن الولاية القضائية وتدعي السلطة في الحيز البحري حيث لا توجد في القانون مثل هذه السلطة. ونريد أن نؤكد هنا أن الاتفاقية اعتمدت كصفقة متكاملة، وأن احترام سلامتها ككل يتعين الإبقاء عليه وصونه.

ومثلما حدث في السنوات السابقة، يورد تقرير الأمين العام المتعلق بالبند الفرعي (أ) والبند الفرعي (ح) سردا شاملا للأحداث والتطورات المستجدة في الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نلاحظ مع التقدير الخاص المناقشة المفصلة والمثيرة للاهتمام التي وردت في الفصل السابع من التقرير بشأن الأمور المتعلقة بتنمية وإدارة الموارد البحرية وحماية البيئة البحرية وحفظها.

وفيما يختص بالتطورات المؤسسية، يقدر الاتحاد الأوروبي حقيقة أن المحكمة الدولية لقانون البحار أصبحت الآن تؤدي مهامها بالكامل، وأصدرت فعلا قرارات رئيسية في أربع قضايا. وللمحكمة دور هام في آلية تسوية المنازعات التي أنشأتها اتفاقية قانون البحار.

وواصلت السلطة الدولية لقاع البحار جهودها لإرساء إجراءات عملها. ومن المأمول فيه أن تضطلع السلطة بعملها الفني بطريقة سريعة وفعالة قياسا بالتكاليف. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح التزام أعضاء السلطة بالعمل من أجل أن تعتمد خلال عام ٢٠٠٠ القواعد المتعلقة بالتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة.

وبالمثل، أحطنا علما بالتقدم المحرز في لجنة حدود الجرف القاري بصدد اعتماد مبادئها التوجيهية العلمية والتقنية وخطة العمل بشأن التدريب، مع مراعات احتياجات الدول النامية بوجه خاص.

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية حاسمة على قيام جميع الأطراف في الاتفاقية بدفع اشتراكاتها المقررة للسلطة ولمحكمة قانون البحار بالكامل وفي حينها، وقيام الدول التي كانت من قبل من الأعضاء المؤقتين في السلطة بدفع اشتراكاتها المتأخرة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة ضمان أن تكون مقترحات المحكمة والسلطة فيما يتعلق بالميزانية فعالة من حيث

التكلفة، مما يعني في رأينا أنها لا ينبغي أن تكون أكثر من الأرصدة المعتمدة لسنة ٢٠٠٠.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي قامت به المنظمة البحرية الدولية، في السنة الماضية لمعالجة المشاكل الخطيرة المتصلة بأعمال القرصنة واللصوصية المسلحة التي ترتكب ضد السفن، والذي يساعد في زيادة الوعي ويوفر توجيها عمليا بشأن كيفية التصدي لحوادث القرصنة واللصوصية المسلحة. بيد أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدد الهجمات التي تتعرض لها السفن وزيادة استخدام العنف في تلك الهجمات. ونعتقد أن التعاون الإقليمي ضروري إذا أريد للإجراءات التي تتخذها الدول الساحلية أن تكون فعالة. ولذلك يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول الساحلية على أن تتعاون وتتخذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع الهجمات ضد السفن في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية، والتحقيق في تلك الهجمات حينما تقع. وإضافة إلى ذلك، يطالب الاتحاد الأوروبي دول العلم بأن تضمن قيام شركاتها للنقل البحري باتخاذ الاحتياطات الملائمة لحماية سفنها وأطقمها من تلك الهجمات. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه لجهود ومبادرات المنظمة البحرية الدولية في هذا المجال، ويطالب جميع الحكومات، ولا سيما الحكومات في المناطق الأكثر تضررا، بالعمل مع المنظمة البحرية الدولية للقضاء على تلك الأنشطة غير الشرعية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده لمنع تهريب ونقل المهاجرين عن طريق البحر بأساليب غير مشروعة. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشارك بنشاط في وضع بروتوكول يتناول تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر في سياق إعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتهريب المهاجرين يحدث بصورة متكررة عن طريق البحر. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم بصفة خاصة منع تهريب المهاجرين. وإضافة إلى تجريم أنشطة محددة، تتطلب الوقاية الفعالة بوجه خاص زيادة التعاون بين السلطات المختصة للدول.

وفي ميدان مصائد الأسماك، يسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، باعتباره مساهمة لها أهميتها لضمان حفظ وإدارة تلك الأرصدة السمكية. وسوف تودع صكوك تصديق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في وقت متزامن لدى الأمم المتحدة، حالما تكتمل الإجراءات الوطنية في كل دولة. ونرجو أن ننتهي من إنجاز هذه العملية في المستقبل القريب. ويطالب الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاق أو تنضم إليه أن تبادر إلى القيام بذلك.

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تكامل القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية في الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. ونؤكد أيضا على أهمية اتخاذ تدابير رقابة لإنفاذ حدود مستدامة لاستغلال أرصدة سمكية محددة متفق عليها في إطار المنظمات الدولية. وفضلا عن ذلك، يحث الاتحاد الأوروبي على الإدماج الواسع النطاق لممارسات العمل الإرشادية التي تقدمها مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، في القطاع الوطني لمصائد الأسماك. وتقتضي الضرورة قيام جميع الدول ومنظمات إدارة مصائد الأسماك أيضا ببذل جهود خاصة لمعالجة مشكلة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، التي تقوض كافة جهودنا الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنسيق إجراءات وكالات وبرامج الأمم المتحدة تدعيما لبرنامج العمل العالمي من أجل حماية البيئة البحرية من الأنشطة التي تجري في البر. ونؤكد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع التلوث البري، الذي يلحق الأضرار بالموارد الحيوية للبحار، ويعوق دورها في القضاء على الفقر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية حماية التراث الثقافي الموجود تحت الماء، على النحو الوارد في مشروع القرار A/54/L.31.

إن الجهود الرامية إلى تطوير وتدوين القانون الدولي كانت ناجحة بصفة خاصة في ميدان قانون البحار. واتفاقية قانون البحار، إضافة إلى اتفاقات تنفيذها، توفر دستورا للمحيطات لا ينظم فحسب شتى استخدامات البحار بل يعزز أيضا قضية السلام والأمن.

والتطورات التي حدثت مؤخرا في مجال ضمان أن تظل المحيطات والبحار مستدامة من خلال الادارة المتكاملة، تضفي مزيدا من الأهمية على نظام الاتفاقية.

وبالمثل، فإن الحاجة إلى التنسيق والتعاون الدوليين، التي أبرزتها لجنة التنمية المستدامة، تعكس جيدا أهداف الاتفاقية وغاياتها. ونود في الوقت نفسه، أن نؤكد على أهمية أن يكون بناء القدرات ذا صلة باحتياجات البلدان النامية، ويكون من شأنه تسهيل مشاركتها الكاملة في الإدارة المتكاملة لبيئة المحيطات. وهذه التطورات ضرورية لتحقيق استجابة عالمية لعمل لجنة التنمية المستدامة.

وعلى غرار ما كان عليه الحال في الماضي، يسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية الوظائف التي تؤديها النظم الإيكولوجية الساحلية بالنسبة لرفاهية الإنسان. وهذه المسألة وثيقة الصلة على وجه الخصوص بحالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، نشير إلى الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونشعر بالارتياح لأن جميع المشاركين في الدورة أكدوا من جديد التزامهم بتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

توشك الجمعية العامة على اتخاذ خطوة هامة نحو تنمية بيئة المحيطات وإدارتها، والاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار المعروض علينا في هذا الصدد.

وفي الختام، نود أن نعرب عن الشكر للأمين العام ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية على التقرير الموسع والمستنير عن "المحيطات وقانون البحار"، الذي يقدم الدليل على المهارات الفنة التي تتوفر للأمانة العامة في هذا الميدان ويعد بشير خير للعملية الاستشارية غير الرسمية الجديدة لتشجيع النظر في شؤون المحيطات في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة ليعرض مشروع القرار A/54/L.28.

السيد أورتيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أتكلم بالنيابة عن العميد البحري ج. س. كارمايكل الذي يعتذر عن عدم تمكنه من الحضور هنا اليوم بسبب الأحوال الجوية في واشنطن.

ويشرف وفدي أن يعرض مشروع القرار المعنون "اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلية المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال"، الوارد في الوثيقة A/54/L.28.

لقد انصب التركيز في عدة سنوات مضت على مصائد الأسماك المستدامة على الصعيدين الحكومي والحكومي الدولي. والأجدر بالذكر هو أن لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أحرزت في هذا العام تقدما هاما باعتمادها ثلاث خطط عمل دولية هي: خطة العمل الدولية لإدارة القدرة على الصيد، وخطة العمل الدولية لحفظ وإدارة أسماك القرش، وخطة العمل الدولية لتخفيض الصيد العرضي من الطيور البحرية في عمليات الصيد بالخيوط الطويلة. والولايات المتحدة من المؤيدين بشدة لخطط عمل منظمة الأغذية والزراعة، وقد شاركت بنشاط في تطويرها. وهي تحث جميع البلدان على الجد في تنفيذ هذه الخطط الدولية الهامة وفق الجداول الزمنية المتفق عليها في الخطط. ونود أيضا أن نؤكد الحاجة الماسة إلى بدء نفاذ الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واتفاق منظمة الأغذية والزراعة لتشجيع سفن الصيد في أعالي البحار على الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة، وفق ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن البند ٤٠ (ب) من جدول الأعمال (A/54/461). ونحن نحث جميع الحكومات التي لم تصبح بعد أطرافا في هذين الاتفاقين أن تبادر إلى ذلك بأسرع ما يمكن.

وترى الولايات المتحدة أن من بين أفعل السبل التي تمكّن الدول من تعزيز مصائد الأسماك المستدامة والتصدي لمشاكل الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، هو تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية، واتفاق الامتثال ومدونة منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. وسوف تؤيد الولايات المتحدة عمل المنظمة البحرية الدولية في تصديها لمشكلة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

وبعرضي لنص مشروع القرار المعنون "الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ

وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال" الوارد في الوثيقة A/54/L.28، أود استرعاء انتباه الوفود إلى تصويب تقني للحاشية ٥ من مشروع القرار المذكور. فينبغي أن يكون نص تلك الحاشية كما يلي:

"منطقة الاتفاقية للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا على النحو الوارد في الوثيقة A/54/429، الفقرات ٢٤٩-٢٥٩ و ٣٠٠-٣٠٤".

ويشرف وفدي أيضا أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار A/54/L.31 المعنون "المحيطات وقانون البحار" وكذلك مشروع القرار بشأن التنسيق والتعاون في مجال التنمية المستدامة (A/54/L.32). ومرة أخرى نود الإعراب عن امتناننا لكل الوفود التي قدمت اقتراحات قيمة وعملت بروح التعاون في صياغة هذه النصوص.

وتريد الولايات المتحدة أن تعرب عن تأييدها الدائم لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ لقانون البحار. فنحن مستمرون، وفي بالنا الفقرة ١ من مشروع القرار A/54/L.31، في متابعة إجراءات التصديق بهدف أن نصبح طرفا في اتفاقية قانون البحار وفي الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام الجزء الحادي عشر من الاتفاقية. ونؤيد الدعوة الموجهة إلى الدول في أوائل مشروع القرار، بأن توائم، على سبيل الأولوية، تشريعاتها الوطنية مع أحكام الاتفاقية. والاتساق مطلوب أيضا، ومن مصلحة الجميع أن تُسحب الإعلانات والبيانات التي لا تتطابق مع الاتفاقية.

وتتزامن مع فكرة الاتساق الملاحظة الواردة في الفقرة ٣٠ من مشروع القرار A/54/L.31 عن استمرار الأعمال المضطلع بها في سبيل إبرام اتفاقية تتعلق بحماية التراث الثقافي الموجود تحت الماء، لضمان التطابق التام للنص مع الأحكام ذات الصلة في اتفاقية قانون البحار. وترى الولايات المتحدة في هذا الصدد أنه لا تزال هناك قضايا جوهرية لا بد من توافق الآراء عليها قبل النظر في اعتماد مشروع اتفاقية، وخاصة نطاق ولاية الدول الساحلية على التراث الثقافي الموجود تحت الماء في المناطق الاقتصادية الخالصة وفي المنطقة البحرية من الجرف القاري المحددة بمسافة ٢٤ ميلا بحريا، ومعاملة السفن والطائرات التي تتمتع بحصانة سيادية.

وتتشاطر الولايات المتحدة الشواغل المعرب عنها في الفقرات من ٢٠ إلى ٢٣ فيما يتعلق بضرورة التعاون لقمع أعمال القرصنة واللصوصية في البحار. ونرحب بالدعوة الواردة في الفقرة ٢٣ بتوسيع نطاق التصديق، والتنفيذ الفعال لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وبروتوكولها. ونرى أن هذا يوفر أساسا قانونيا دوليا للتعاون في اعتقال ومحاكمة هؤلاء المجرمين.

ويشير مشروع القرار A/54/L.31 في فقرته ١٤ إلى أعمال لجنة حدود الجرف القاري. ومن المهم أن تمضي اللجنة في عملها بأسلوب تحوطي في تصديها للقضايا الصعبة التي ستواجهها حتما فيما يتعلق بالقانون والعلم، وعلاقة الجرف القاري وقاع المحيطات في البحار العميقة. ومن المهم تذكُّر أن أقلية من الدول فقط هي التي لها هوامش قارية تمتد إلى أبعد من ٢٠٠ ميل. أما عن الفقرة ١٩ فإننا نلاحظ أن المادة ٢٠٧ من اتفاقية قانون البحار تطلب إلى الدول أن تتخذ ما قد يكون ضروريا من تدابير لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البر وخفضه والسيطرة عليه. وفي هذا الصدد يسرنا بالغ السرور أن الأطراف في اتفاقية كرتاخينا لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى أبرمت مؤخرا بروتوكولا فريدا بشأن هذا الموضوع بالذات وفتحت باب التوقيع عليه. ونحن نرى أن هذا البروتوكول سيسهم إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة للبيئة البحرية في البحر الكاريبي وخليج المكسيك.

وفي هذه السنة أيضا، عالجت لجنة التنمية المستدامة مسألة البحار والمحيطات كموضوع من مواضيعها. وتمخضت هذه الدورة للجنة التنمية المستدامة عن قرار يبرز التحديات الرئيسية ومجالات ذات اهتمام خاص، في رأينا، بالنسبة للبحار والمحيطات. وينبغي أن يمثل هذا القرار مبدأ توجيهيا هاما لعمل البلدان والجمعية العامة لحفظ وإدارة مواردنا الحيوية في المحيطات.

وترحب الولايات المتحدة بإدراج البند الفرعي (ج) الذي يطالب بتحسين التنسيق والتعاون بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات والبحار. وكان ذلك إحدى النتائج الهامة للاجتماع الذي عقدته مؤخرا لجنة التنمية المستدامة. وما اضطلعت به الجمعية العامة من استعراض ومناقشة على النحو الكامل المتوخى في الصياغة الواضحة لجدول أعمال القرن الـ ٢١، قد بدأ الآن يؤتي

أكله. وستكون المناقشة مستنيرة، لأن تقرير الأمين العام سيكون متاحا للاستعراض قبل الاضطلاع بالعملية الاستشارية غير الرسمية. وقد أخذ القرار في الاعتبار تماما المبادئ الواردة في قرار لجنة التنمية المستدامة. وتحث حكومتنا على إشراك الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات والمجموعات الرئيسية المختصة. فلن يتاح لنا بحق أن نحدد طريقة إجراء التحسينات والصقل في هذا المجال، إلا من خلال هذه المشاركة. وستضطلع الحكومات بهذه العملية وهي تعرف بصورة أكيدة - وأقتبس من جدول أعمال القرن الـ ٢١، الفصل ١٧ - أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار:

"تحدد حقوق والتزامات الدول وتوفر الأساس الدولي الذي تستند إليه متابعة حماية البيئة البحرية والساحلية ومواردها وتنميتها على نحو مستدام".

ونشكر مجموعة بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ، ومجموعة ريو، وحكومة نيوزيلندا وحكومة المكسيك. وجميع الذين شاركوا في هذه المفاوضة الهامة. ونتطلع إلى عقد الاجتماع الأول لهذه المجموعة في أيار/مايو. وتبشر الروح الإيجابية والبناءة لهذه المفاوضات، بالخير بالنسبة لمستقبلنا.

وقصارى القول، سيدي الرئيس، إن أهداف الولايات المتحدة لا تزال كما يلي: أولا، تعزيز الامتثال على نطاق واسع لأحكام اتفاقية قانون البحار واتفاق ١٩٩٤، وتنفيذهما؛ وثانيا، تنفيذ الاتفاقية والاتفاق بطريقة فعالة من حيث التكاليف، وفي الحدود الدنيا للميزانيات؛ وثالثا، دخول اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية واتفاق الامتثال حيز النفاذ؛ وأخيرا، اتخاذ ما يلزم لإجراء استعراض سنوي لمسائل المحيطات في الجمعية العامة، في إطار بند واحد من بنود جدول الأعمال. وهذا تدبير كبير، إلا أننا أهل للمهمة.

السيدة هالوم (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/54/L.32، المعنون، "نتائج استعراض لجنة التنمية المستدامة للموضوع القطاعي 'المحيطات والبحار': التنسيق والتعاون الدوليان"، وذلك نيابة عن مقدميه. وبالإضافة إلى البلدان الـ ٣٢ المذكورة في مشروع القرار A/54/L.32، تدرج البلدان التالية في قائمة مقدمي المشروع: آيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبنما وسلوفينيا وفرنسا والفلبين والمملكة المتحدة وموناكو واليابان.

ومشروع القرار المعروض علينا هو قرار جديد ينبثق عن استعراض لجنة التنمية المستدامة لموضوع "المحيطات والبحار" في دورتها السابعة المعقودة في نيسان/أبريل من هذا العام. وقد كرست اللجنة قدرا كبيرا من الوقت والاهتمام لضرورة تحسين التنسيق والتعاون الدوليين بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات. وكانت اللجنة مقتنعة بأنه، استنادا إلى الترتيبات القائمة، كانت هناك حاجة إلى نهج أكثر تكاملا إزاء جميع الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ينطوي عليها موضوع المحيطات والبحار، على كل من الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تقدمت اللجنة بعدد من التوصيات الملموسة.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يمضي قدما بتلك التوصيات وينفذها. وهو يأتي نتيجة عملية طويلة من العمل التعاوني بين عدد كبير من الوفود. ويود مقدمو مشروع القرار التوجه بالشكر إلى السيد نافد حنيف من باكستان والسيد جون هولمز من كندا، على الطريقة القديرة التي ترأسا بها المشاورات المفتوحة المتعلقة بمشروع القرار، وكذلك جميع الوفود على مدخلاتها البناءة ومشاركتها. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمانة العامة، وإلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وشعبة التنمية المستدامة، على ما قدمته من مساعدة.

ويشير مشروع القرار إلى أهمية البحار والمحيطات بالنسبة لرفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة، ويؤكد على طابع الترابط الوثيق بين المحيطات والبحار من جميع جوانبها، وعلى الحاجة إلى النظر فيهما ككل. ويعترف بحقيقة أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ترسم الإطار القانوني الذي ينبغي أن تجري فيه جميع الأنشطة المضطلع بها في البحار والمحيطات، وعلى نحو ما يُعترف به أيضا في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. ويشير أيضا إلى الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الدولية فيما يتعلق بشؤون المحيطات، وفي تعزيز تنميتها المستدامة، وكذلك مساهمة المجموعات الرئيسية حسب تعريفها الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. ويرحب مشروع القرار باستعراض لجنة التنمية المستدامة لموضوع المحيطات والبحار، ويؤيد توصياتها بشأن موضوع التعاون والتنسيق الدوليين.

والنقطة الأساسية في مشروع القرار محددة في الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق. فالفقرة ٢ من المنطوق تقرر أن تنشئ عملية استشارية غير رسمية مفتوحة باب

العضوية تسهيلا لاستعراض الجمعية العامة سنويا للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات، وهذه العملية الاستشارية ستجتمع للنظر في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، وستقترح مسائل معينة لكي تنظر فيها الجمعية العامة، مع التشديد على تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات.

والفقرة ٣ من المنطوق تحدد عددا من المسائل المتصلة بتنظيم اجتماعات العملية الاستشارية، أي: المشاركة، ومدة الاجتماعات وتوقيتها، والمسائل الواجب مراعاتها داخل العملية، ورئاسة العملية، وشكل الاجتماعات، والمدخلات الواردة من المجموعات الرئيسية والصلة بين العملية الاستشارية والاستعراض السنوي للجمعية العامة. وستعقد اجتماعات العملية الاستشارية في سنة ٢٠٠٠ في الفترة من ٣٠ أيار/ مايو إلى ٢ حزيران/يونيه.

ويجري إبراز أهمية مشاركة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتُشجع الدول والمنظمات الدولية على دعم الجهود الرامية إلى بلوغ تلك الغاية. وبغية تيسير العملية الاستشارية يُطلب إلى الأمين العام أن يتيح تقريره الشامل السنوي قبل اجتماع العملية الاستشارية، وأن يدرج في التقرير مقترحات بشأن المبادرات التي يمكن اتخاذها لتحسين التنسيق والتعاون، ولتحقيق تكامل أفضل. وستستعرض الجمعية العامة مدى فعالية العملية الاستشارية وجدواها خلال فترة ثلاث سنوات.

وتتضمن الفقرة ٨ من المنطوق توصيات اللجنة فيما يتعلق بالتنسيق على المستوى المشترك بين الوكالات. ويُطلب إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير تتعلق بكل من التنسيق بين أجزاء الأمانة العامة ذات الصلة ومنظومة الأمم المتحدة وفيما يختص باللجنة الفرعية المعنية بشؤون المحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

وتقر الفقرة ٩ من المنطوق بأهمية التنسيق على الصعيد الوطني للتشجيع على إقرار نهج متكامل.

وتطلب الفقرة ١٠ من المنطوق إلى الأمين العام أن يضع هذا القرار تحت أنظار المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ذات الصلة.

ومشاركة هذه المنظمات والهيئات في كل من العملية الاستشارية - كما تنص الفقرة ٣ (أ) من المنطوق - وفي إعداد تقرير الأمين العام أمر حاسم الأهمية إذا أريد النجاح للعملية الاستشارية.

وتدعو الفقرة ١١ من المنطوق الدول الأعضاء إلى أن تقوم بالمثل بتشجيع المنظمات الحكومية الدولية على المشاركة والإسهام في تقرير الأمين العام.

ومن المأمول أن تعزز العملية الاستشارية بقدر كبير قدرة هذه الجمعية على استعراض التطورات في شؤون المحيطات وقانون البحار. وينبغي لها أيضا، مع مرور الوقت، أن تؤدي إلى تنسيق أفضل للأنشطة المتعددة الأوجه التي يضطلع بها المجتمع الدولي على المحيطات وفيها وفيما حولها، مما يؤدي إلى إقرار النهج المتكامل الذي يمثل عصب هذه الاتفاقية.

وأوصي باعتماد مشروع القرار هذا بدون تصويت.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ التالية: استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيوزيلندا، وبلدي فيجي.

ولأسباب لا تخفى على أحد، يكتسي المحيط أهمية هائلة بالنسبة لمجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ. ونحن مجموعة متنوعة من البلدان التي تفرق بينها مساحات شاسعة. ورغم ذلك، فإننا نشترك جميعا في رابطة واحدة، هي المحيط الهادئ. وبلدان منطقتنا هي الوصية على جزء متسع من محيطات العالم، ومسؤوليتنا المشتركة إزاء هذه المساحة الشاسعة توحدنا في غرض مشترك. والمناطق الاقتصادية الخالصة المشتركة للبلدان الـ ١٦ الأعضاء في محفل المحيط الهادئ تزيد على ٣٠ مليون كيلومتر مربع. والمحيط هو مصدر رزقنا التقليدي، وبالنسبة للعديد منا تظل خيراته تمثل المورد الرئيسي الذي يقوم عليه استمرار بقائنا اقتصاديا.

ونحن قلقون من أنه، رغم جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في العقود الأخيرة لتحقيق التنمية والإدارة الفعالين للمحيطات، لا تزال حالة المحيطات في أجزاء عديدة من العالم هشة.

ونحن نعتبر إجراء الجمعية العامة لاستعراض سنوي للتطورات التي تطرأ في شؤون المحيطات وقانون البحار أمرا بالغ الأهمية، وما فتئت مجموعة جنوب المحيط الهادئ تضطلع بدور نشط وبنّاء في هذا الاستعراض. والجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة في أسرة الأمم المتحدة التي بوسعها أن تجمع بين جميع الجوانب المعقدة والمترابطة لإدارة المحيطات، ونعتقد أنها ينبغي أن تقوم بذلك على نحو يراعي آراء مختلف المصالح القطاعية والجهات الفاعلة جميعها. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تشجع على إسهام ومشاركة مجتمع المحيطات الأكبر. وبالنظر إلى أن الجمعية العامة هي المكان الوحيد في المنظومة الدولية الذي تجري فيه عمليات الاستعراض المنتظمة والشاملة هذه، فمن الأساسي أن تتصدى للتحديات التي تطرحها مسؤولياتها في هذا المجال.

إن الأسس القانونية لعملنا جد سليمة، وبالقبول الواسع المطرد لاتفاقية قانون البحار، فإن هذه الأسس تترسخ أكثر فأكثر. ومع ذلك فمن الواضح أن ذلك وحده لا يكفي. وكما قال السيد ساتيا ناندان، الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار والسفير السابق لبلدي في هذه المناقشة السنة الماضية، فإن

> "توطيد دعائم سيادة القانون، رغم أنه إنجاز كبير، لا يمثل غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة للتقدم صوب استخدام أكثر تنظيما وترشيد للمحيطات ومواردها". (A/53/PV.69، ص ٣٦)

إن الإطار القانوني الذي توفره الاتفاقية ينشئ شبكة معقدة ومترابطة من المنظمات والوكالات الدولية، كل منها له مهامه الخاصة، وولاياته ومسؤولياته. وقد بلغنا المرحلة التي تسعى فيها تلك المنظمات والدول جاهدة لتنفيذ الاتفاقية والاضطلاع بطائفة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والعلمية والبيئية والتقنية استنادا إلى أحكامها. إضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات المنفصلة ذات الصلة باستخدام المحيطات والبحار وحمايتها، والتي لها أيضا منظماتها ووكالاتها والتي تدخل في الإطار العام الذي توفره الاتفاقية.

ونتيجة ذلك معقدة إلى حد غير معقول، ومن العسير التوصل إلى صورة متماسكة لجميع التطورات وكيفية اتصالها ببعضها البعض. ويكفي أن نقول إن هناك العديد من الجهات الفاعلة المختلفة التي لها مسؤوليات تتعلق بالمحيطات بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ومنظمات بيئية إقليمية.

والطابع المعقد للأنشطة التي يجري الاضطلاع بها يتضح في التقرير الشامل السنوي للأمين العام. وهذا التقرير، الذي يتكون هذا العام من حوالي ١٠٠ صفحة، يوفر ملخصا واسعا ومتعمقا للتطورات الحاصلة في مجال المحيطات وقانون البحار عبر السنة الماضية، ويشمل جوانب مثل مسائل السلم والأمن، والملاحة، والموارد البحرية الحية، والموارد البحرية غير الحية، وحماية البيئة، ومسائل علوم البحار.

ومن الضروري أن تستعرض الجمعية العامة جميع هذه التطورات بطريقة متكاملة وشاملة. وتتجه قطاعات مجتمع المحيطات، كل على حدة، إلى أن تصبح منغمسة في أنشطتها الخاصة بها غير واعية في كثير من الأحيان بالتطورات والأنشطة الجارية في القطاعات المختلفة، حتى عندما تتداخل هذه الأنشطة. وبدون التنسيق المناسب والنهج المتكامل، تكون هناك مخاطرة بعدم كفاءة وعدم ملاءمة صنع السياسات وباتخاذ إجراءات تقوم على اعتبارات قطاعية قد لا تتفق مع الأهداف والاحتياجات الشاملة للمجتمع الدولي ومع توازن المصالح في الاتفاقية. ويكون من الضروري أن نجري كل عام استعراضا شاملا لكل العمل الذي يضطلع به ضمن هذا الإطار المعقد - لنقيم ما تحقق وننظر فيما إذا كانت هناك مشاكل، أو ثغرات أو تداخلات يمكن علاجها.

وفي هذا الشأن، يسر مجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ سرورا بالغا أنها شاركت بشكل نشط في الجهود التي بذلت في العام الماضي لتحسين قدرة الجمعية العامة على إجراء استعراضها السنوي بتوفير محفل يمكن أن يجرى فيه هذا النوع من المناقشة المتكاملة والمركزة بشكل عملي.

ولقد كان هذا الموضوع واحدا من الموضوعات الرئيسية في المناقشة التي دارت في استعراض لجنة التنمية المستدامة لموضوع "المحيطات والبحار" الذي جرى في أوائل هذا العام تحت رئاسة وزير البيئة في نيوزيلندا، السيد سيمون أوبتون. وقد تمكنت اللجنة من

طرح عدد من التوصيات العملية التي تستهدف تحسين التعاون والتنسيق الدوليين على الصعيدين الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات على حد سواء. وأوصت اللجنة، على وجه الخصوص، بأن تنشأ عملية استشارية مفتوحة العضوية تحت رعاية الجمعية العامة لتسهيل الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة.

ومنذ انعقاد دورة اللجنة في شهر نيسان/أبريل الماضي واعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتوصياتها، عملت مجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ مع مشاركين بارزين آخرين في إعداد مشروع قرار في إطار البند الفرعي "ج" من البند ٤٠ من جدول الأعمال، يتضمن توصيات لجنة التنمية المستدامة بشأن التعاون والتنسيق الدوليين بين القضايا ذات الصلة بالمحيطات. وقد وضع مشروع القرار هذا في سلسلة من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية تحت الرئاسة القديرة لنافد حنيف ممثل باكستان وجون هولمز ممثل كندا. ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين على الدور القيِّم للغاية الذي قاما به في تنسيق المناقشات، ونشكر أيضا الوفود على مشاركتها وإسهاماتها البنَّاءة في هذا الجهد. ونحن نعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يوفر أساسا قويا للغاية لإنشاء العملية الاستشارية للمحيطات، التي ستعقد أول دوراتها في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وتتطلع مجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ إلى الاشتراك بشكل فعال في الاجتماعات المتعلقة بالعملية الاستشارية للمحيطات. وكما يذكر مشروع القرار، يعتبر التنسيق الفعال على الصعيد الوطني أساسي لأي نهج متكامل على الصعيد الدولي. ووفقا لذلك، فإن استعداداتنا للعملية الاستشارية للمحيطات ستقتضي أن تشرك فيها جميع الوكالات ذات الصلة المعنية بقضايا المحيطات على الصعيد الوطني. وسنسعى أيضا إلى إشراك المنظمات الإقليمية ذات الصلة في العملية، مثل وكالة محافل مصائد الأسماك وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وكذلك الهيئات المناسبة من المجتمع المدني. ونلاحظ أن مشروع القرار ينص على أن يكون تقرير الأمين العام السنوي بشأن المحيطات وقانون البحار متاحا قبل دورة العملية الاستشارية للمحيطات، وأن يطلب إلى الأمين العام أن يكمل التقرير بمقترحات بشأن المبادرات التي يمكن اتخاذها لتحسين التنسيق والتعاون ولتحقيق تكامل أفضل.

ونأمل أن يعيِّن الرئيسان المشاركان لاجتماعات العام المقبل للعملية الاستشارية للمحيطات في مرحلة مبكرة لتمكينهما من القيام بالعمل التحضيري الضروري لكفالة نجاح الاجتماعات. فنحن لا يمكننا أن نقبل ضياع وقت الاجتماعات القيِّم في مناقشة المسائل التحضيرية والتنظيمية. وفيما يتعلق بتعيين الرئيسين المشاركين، يشير مشروع القرار إلى ضرورة وجود تمثيل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. كما نقترح أيضا أن تتوفر لدى واحد من الرئيسين المشاركين الخبرة بالتنمية المستدامة والإدارة العملية للمحيطات، بينما يكون الآخر محاميا دوليا لديه خلفية جيدة في قانون البحار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر منسقي مشروعي القرارين الآخرين المعروضين علينا اليوم؛ وأحدهما في إطار البند ٤٠ "أ" بشأن المحيطات وقانون البحار والثاني في إطار البند ٤٠ "ب" بشأن اتفاق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتهتم مجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ اهتماما كبيرا بمشروعي القرارين هذين. ونلاحظ على وجه الخصوص الإشارة في المشروع المتعلق بالمحيطات وقانون البحار إلى ضرورة تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد ونشر القوائم، على النحو الذي تتطلبه الاتفاقية. ونرحب أيضا بما قررته لجنة حدود الجرف القاري بشأن عقد دورة مفتوحة العام القادم لتعريف الدول المهتمة بعمل اللجنة وما ينطوي عليه تقديم المطالبات الوطنية إلى اللجنة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بالاتفاق الخاص بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، يسرنا أن يكون بوسعنا أن نعلن أن أعضاء إضافيين في مجموعتنا صدقوا على الاتفاق خلال العام الماضي، وأن أعضاء آخرين في المراحل الأخيرة لإكمال الخطوات الوطنية الضرورية للسماح بالتصديق. وبالإضافة إلى هذا، جرى العمل خلال السنوات الثلاث الماضية بشأن التفاوض على نظام لإدارة مصائد الأسماك بخصوص سمك التون في غرب ووسط المحيط الهادئ. وينبغي أن يعمل نظام الإدارة هذا على تنفيذ اتفاق الأرصدة السمكية المتداخلة ويتضمن المبادئ التي يقوم عليها، مثل المبدأ التحوطي، ومبدأ التعاون والنهوض بعملية حفظ الأرصدة السمكية واستخدامها بشكل مستدام على المدى الطويل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.